IJTIHAD JOURNAL
for Islamic and Arabic Studies

Volume 1 - Issue 1, January - June 2024
مجلد 1 - عدد 1، يناير – يونيو 2024

Islam and Freedom of Religion and Belief in Spain

Dr. Mohammed DAHIRI
* Complutense University of Madrid, Spain
mdahiri@ucm.es

IJTIHAD CENTER
FOR STUDIES AND TRAINING

OPEN ACCESS
Date received: Jan 10, 2024
Date revised: Feb 7, 2024
Date accepted: Apr 3, 2024
DOI: 10.5281/zenodo.12550641

ABSTRACT

Unlike other European countries, the Islamic component is a distinctive feature of Spain's past and an element of its identity. Spain's exceptional relationship with Islam, as a culture, a civilization, and a religion, dates back to the eighth century AD. However, the fall of the Kingdom of Granada in 1492 AD/898 AH and the expulsion of Muslims from Andalusian lands marked the end of Muslim rule in the Iberian Peninsula, and with it, the Islamic presence, officially ceased. From this date until the early twentieth century, the presence of Islam was virtually absent from the Spanish religious map. But with the arrival of more than five million immigrants to Spain over the past three decades, it has reshaped the religious landscape of Spain and transformed it into a more diverse and pluralistic country. This article aims to study and analyse the various manifestations of the Islamic presence in Spain. After introducing the topic in relation to immigration, we explore the close relationship between Islam and Spain from the Islamic conquest of Andalusia to the present day. We also examine the issue of freedom of religion and belief as framed by the Spanish legal system since the milestone 1967 legislation. This law was the first in Spain to recognizes freedom of belief, regulates freedom of worship, and define the state's relationship with all religions' manifestations. Furthermore, we study and analyse the lived reality of Muslims and Islam in Spain, as well as Islamic associations and federations and their role in defending their rights and preserving their accomplishments. Given its close relevance to our research topic, significant portion of this study is devoted to the challenges of integration and coexistence. We also investigate the role of civil institutions in fostering tolerance, cultural dialogue, and coexistence, aiming to advance peoples and ensure their security and peace.

KEYWORDS:

Islam in Spain; Freedom of Belief; Immigration; Reshaping the Religious Map in Spain; Religious Pluralism.

الإسلام وحرية الدين والمعتقد في إسبانيا

الدكتور محمد ظهيري
* جامعة كومبلوتينسي، مدريد إسبانيا
mdahiri@ucm.es

IJTIHAD CENTER
FOR STUDIES AND TRAINING

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 10 يناير 2024
تاريخ التعديل: 7 فبراير 2024
تاريخ القبول: 3 مارس 2024

المعرف الرقمي: DOI: 10.5281/zenodo.12550641

الملخص:

على عكس باقي البلدان الأوروبية الأخرى، يشكل العنصر الإسلامي سمة مميزة لماضي إسبانيا وأحد مكونات هويتها. فعلاقة إسبانيا الاستثنائية بالإسلام، كثقافة وكحضارة ثم كدين، يعود تاريخها إلى القرن الثامن الميلادي. غير أن سقوط مملكة غرناطة عام 1492م/898هـ وطرد المسلمين من الديار الأندلسية بعد ذلك سينهي حكم المسلمين في شبه الجزيرة الايبيرية ومعه الوجود الإسلامي، رسميا، فيها. ومنذ هذا التاريخ وحتى أوائل القرن العشرين تم مسح تواجد الإسلام من الخريطة الدينية الإسبانية. لكن وصول أكثر من خمسة ملايين مهاجر إلى إسبانيا على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، أعاد تشكيل الخريطة الدينية لإسبانيا وحولها الى بلد أكثر تنوعًا وأكثر تعددية.

تحاول هذه المقالة تناول مختلف تمظهرات الحضور الإسلامي في إسبانيا بالدراسة والتحليل. فبعد تقديمنا للموضوع في علاقته بالهجرة، حاولنا التطرق الى العلاقة الوثيقة بين الإسلام وإسبانيا منذ الفتح الإسلامي للأندلس إلى يومنا هذا. كما تطرقنا إلى موضوع حرية التدين والمعتقد في إطار المنظومة القانونية الإسبانية منذ المصادقة سنة 1967 على أول قانون إسباني يعترف بحرية المعتقد وينظم حرية العبادة وعلاقة الدولة مع تمثيلية كل الديانات. كذلك تناولنا بالدراسة والتحليل واقع المسلمين والإسلام في إسبانيا وكذا الجمعيات والاتحادات الإسلامية ودورها في الدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتهم. ونظرا لعلاقتها الوطيدة بموضوع بحثنا، فقد خصصنا حيزا مهما منه لإشكالية الاندماج والتعايش ومعيقاته وكذا لدور مجموعة من المؤسسات المدنية في التحسيس والتوعية بأهمية التسامح الديني والحوار الثقافي والعيش المشترك في تقدم الشعوب ورقيها.

الكلمات المفتاحية:

الإسلام في إسبانيا؛ حرية الدين والمعتقد؛ الهجرة؛ إعادة تشكيل الخريطة الدينية في إسبانيا؛ التعدد الديني.

مقدمة[1]

يشكل العنصر الإسلامي سمة مميزة لماضي إسبانيا وأحد مكونات هويتها. فعلاقة إسبانيا الاستثنائية بالإسلام يعود تاريخها إلى القرن الثامن الميلادي، عندما فتح المسلمون شبه الجزيرة الايبيرية سنة 711م/93هـ. وقد انتهى الوجود الإسلامي، رسمياً، مع نهاية حكم المسلمين في شبه الجزيرة الايبيرية بسقوط مملكة غرناطة عام 1492م/898 هـ ومنذ هذا التاريخ وحتى أوائل القرن العشرين، تم مسح وجود الإسلام من الخريطة الدينية الإسبانية. غير أن الاسلام سيعود الى اسبانيا ابتداء من أوائل القرن العشرين على ثلاث مراحل، كما سنرى في الفصل الأول من هذه الدراسة.

خلال فترة طويلة من الحكم الاسلامي بالأندلس، الممتد بين سنتي 711م/93هـ و1492م/898هـ، مثل هذا الأخير نموذجا للتسامح الديني والتعايش الثقافي ما فتئت كتب التاريخ تذكر به، حيث التقت الثقافات الثلاث الكبرى للبحر الأبيض المتوسط بشبه الجزيرة الإيبيرية خلال العصور الوسطى وتعايشت فيها؛ نقصد الثقافة الإسلامية، والثقافة المسيحية، ثم الثقافة اليهودية. وبصمات هذا التعايش لا زالت الى يومنا هذا، إن على مستوى الفكر (ابن رشد، وابن ميمون، وآخرون) أو الثقافة (ابن حزم، ولادة بنت المستكفي، ابن زيدون، الخ.) أو الهندسة والعمارة (مسجد قرطبة الجامع، ومدينة الزهراء في قرطبة، وقصر الحمراء في غرناطة)، أو على مستوى الزراعة والري (محاكم توزيع الري والمياه في اقليم فالينسيا). أضف الى كل هذا، الكم الهائل من الكلمات العربية المستعملة يوميا في إسبانيا وأمريكا اللاتينية، حيث تمثل الكلمات من أصل عربي ما يقارب 8٪ من إجمالي المفردات الإسبانية، والتي يقدر عددها بأكثر من 4.000 كلمة، بما في ذلك الأصوات قليلة الاستخدام.

غير أنه وبعد ستة قرون، سيعود الاسلام إلى الظهور في إسبانيا في أوائل القرن العشرين وذلك على ثلاث مراحل، أهمها المرحلة التي تبدأ مع التحاق إسبانيا سنة 1986 بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي حاليا)، حيث عرفت تحولات جذرية تعدت المستوى الاقتصادي والسياسي لتشمل المستوى الاجتماعي والثقافي، مما حولها، وفي ظرف وجيز، من بلد مُصَدِّر للهجرة الى بلد مُسْتَقبل لها.

[1] **To cite this article:**
DAHIRI, Mohammed, Islam and Freedom of Religion and Belief within the Spanish Legal System. Ijtihad Journal for Islamic and Arabic Studies, Ijtihad Center for Studies and Training, Belgium, Vol. 1, Issue 1, June 2024, 47-86.
محمد ظهيري، الإسلام وحرية الدين والمعتقد في إطار المنظومة القانونية الإسبانية، مجلة اجتهاد للدراسات الإسلامية والعربية، مركز اجتهاد للدراسات والتكوين، بلجيكا، مج. 1، ع. 1، يونيو 2024، 47-86.

فبينما اليوم لا يزال 2.305.030 مواطن إسباني يعيشون خارج إسبانيا كمهاجرين[1]، أصبحت إسبانيا، منذ أواخر الثمانينات، وجهة مفضلة للمهاجرين من البلدان النامية، خاصة من دول شمال أفريقيا والساحل وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية. فقد استقبلت بين سنتي 1996 و2020 ما يقارب ستة ملايين مهاجر.

وصول 5.800.468[2] مهاجر إلى إسبانيا على مدار العقود الثلاثة الماضية، أعاد تشكيل الخريطة الدينية لإسبانيا وحولها الى بلد أكثر تنوعًا وأكثر تعددية، وأكثر ثراءً على مستوى تعدد الثقافات والديانات المتواجدة في مختلف مناطقها، وكذا أكثر حاجة الى برامج ومخططات استراتيجية لإدارة هذا التعدد الديني والتنوع الثقافي المتزايدين.

غياب برامج ومخططات استراتيجية لإدارة التعدد الديني والتنوع الثقافي وادماج المهاجرين في إسبانيا، إضافة الى الانعكاسات السلبية للأحداث الارهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من العواصم والمدن الأوروبية خلال سنوات 2001، 2004، 2005، 2015، 2016، 2017 و 2018، والتي تبناها كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ثم العمليات الإرهابية المنفذة في مدريد (2004/03/11)، وفي برشلونة (2017/08/17)، كان لها انعكاس جد سلبي على صورة الإسلام والمسلمين في إسبانيا، مما تحول إلى عائق أمام هذا الاندماج والتعايش الذي يطمح إليه مسلمو إسبانيا، إسبان ومن أصول مهاجرة. كما أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عرفتها إسبانيا عام 2008 إلى ارتفاع كبير في البطالة في إسبانيا ومعها ارتفاع الخطاب العنصري والمواقف التمييزية تجاه الأجانب، خصوصاً منهم المهاجرون المسلمون ومن أصول عربية. هذه الخطابات لقيت قبولاً لدى نسبة كبيرة من المجتمع الإسباني. وقد تصاعد هذا التحول لدى الرأي العام الإسباني نحو المواقف المعادية للمهاجرين، وخاصة منهم القادمون من بلدان عربية وإسلامية، خصوصا بعد ظهور أحزاب شعبوية يمينية معادية للإسلام والمسلمين وحصولها على عدد كبير من الأصوات في الانتخابات الإقليمية والتشريعية والبلدية سنتي

[1] وفقًا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء (INE)، اعتبارًا من 1 يناير 2016، تم تسجيل 305.030،20 من الإسبان في السجلات القنصلية الاسبانية، مما يمثل زيادة قدرها 5.6٪ مقارنة بنفس التاريخ لسنة2015، في حين يعيش 02.183.043 إسبان في الخارج. إذا أخذنا كمرجع عام 2009، عندما بدأ هذا المركز العمومي في نشر هذه المعلومات، حينما امتدت آثار الأزمة الى إسبانيا، فإن عدد الإسبان الذين هاجروا خارج إسبانيا ارتفع إلى 56.6 ٪. للمزيد من المعلومات يمكن العودة الى الملف الخاص الذي أعدته جريدة "البايس" الاسبانية والمنشور بالنسخة الورقية ليوم 17 مارس-آذار 2016.

[2] وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن مرصد الهجرة الاسباني (OPI)، عدد الأجانب في اسبانيا الحاملون لرخصة إقامة سارية المفعول في تاريخ 2020/12/31 هو 5.800.468 مهاجر. المصدر:

OPI, *Estadísticas de extranjeros residentes en España*, Madrid: Ministerio de Inclusión, Seguridad Social y Migraciones, 2021, p. 3.

2018 و2019 مما مكنها من الحصول، ولأول مرة في تاريخ الديمقراطية الإسبانية، على مقاعد في كل من برلمان إقليمي الأندلس ومدريد، وكذا في مجلس النواب الإسباني ثم في أغلب المجالس البلدية.

لكن في مقابل ذلك، نجد في إسبانيا أصواتا وهيئات وجمعيات مدنية تدافع عن التسامح الديني والتعايش ما بين الثقافات المتعددة، وفي نفس الآن تناهض خطاب التحريض على العنف لأسباب دينية أو عرقية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر "مؤسسة التعددية والتعايش"، و"المفوضية الإسلامية في إسبانيا"، و"مهرجانات الاجتماع والحوار"، ثم "الخدمة اليسوعية للمهاجرين بإسبانيا".

تلك هي المواضيع التي يتناولها هذا البحث بالدراسة والتحليل. فبعد التقديم للعلاقة الوثيقة بين الإسلام وإسبانيا منذ الفتح الإسلامي للأندلس إلى يومنا هذا، تطرقت الدراسة إلى الإسلام في إسبانيا في علاقته بالهجرة، كما تناولت بالدراسة والتحليل واقع المسلمين والإسلام في إسبانيا وكذا الجمعيات والاتحادات الإسلامية ودورها في تمثيل المسلمين أمام مختلف المؤسسات الإسبانية وكذا الدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم. ونظرا لعلاقتها الوطيدة بموضوع البحث، فقد تم تخصيص حيّز مهم منه لإشكاليتي الاندماج والتعايش ومعيقاتهما وكذا لدور بعض المؤسسات والهيئات المدنية في التحسيس والتوعية بأهمية التسامح الديني والحوار الثقافي في تقدم الشعوب ورقيها وضمان عيشها في أمن وسلام، اقتداء بتجربة الأندلس الفريدة التي تعايشت فيها الديانات الثلاث، المسيحية واليهودية والاسلام، كما تعايشت فيها مختلف الثقافات.

1. حرية الدين والمعتقد في إطار المنظومة القانونية الإسبانية

منذ مصادقة مجلس النواب الإسباني على أول دستور لإسبانيا سنة 1812 تبنى المشرع الإسباني مبدأ كاثوليكية الدولة ورفض الاعتراف بالأديان الأخرى. وقد تكرر هذا في دساتير سنة 1837 و1845 ثم 1876، حيث تعمد مجلس النواب عدم الفصل بين الدين والدولة. الدستور الوحيد الذي يمكن أن نقول عنه أنه تبنى مبدأ الفصل بين الدين والدولة في كل تاريخ إسبانيا هو دستور سنة 1931، الذي تبنته حكومة الجمهورية الثانية خلال فترة حكمها القصيرة بين سنتي 1931 و1939[1].

غير أن الجنرال فرانكو، بعد فوزه في انقلابه على الجمهوريين سنة 1939، عاد إلى تبني مبدأ كاثوليكية الدولة. وسوف لن يتم تكييف الدولة الإسبانية مع المعايير الأوروبية فيما يتعلق بفصل الدين عن الدولة

[1] URRUTIA ASUA, Gorka (dir.). *Entrelazados. Minorías religiosas en Asturias, Cantabria y La Rioja*, Barcelona, Icaria editorial, 2017, p. 18.

والاعتراف بحرية التدين إلا بعد وفاة فرانكو وعودة الديمقراطية إلى إسبانيا بعد المصادقة على دستور جديد في استفتاء شعبي سنة 1978.

وجب التذكير، ها هنا، ولأسباب لها علاقة بالجنود المسلمين الذين استعان بهم الجنرال فرانكو في حربه ضد الجمهوريين، وكذلك بوضع مسلمي مدينتي سبتة ومليلية، إلى أن نظام الجنرال فرانكو صادق سنة 1967 على أول قانون إسباني يعترف بحرية المعتقد وينظم حرية العبادة وعلاقات الدولة مع كل الديانات. هذا القانون شكل المحفز الأول لتأسيس جمعيات إسلامية في إسبانيا. وقد تم استبدال هذا النظام القانوني بالمنظومة القانونية الإسبانية التي كرسها دستور 1978 مع عودة الديمقراطية إلى إسبانيا. وواضح جدا أن الدستور الإسباني لعام 1978 حاول إعطاء موضوع "الحق في حرية التدين" الأهمية التي يستحقها في بلد يعرف تعددية دينية وثقافية ويعيش انتقالا ديمقراطيا بعد أربعين سنة من الدكتاتورية، حيث اعتبره حقا أساسيا ونص عليه في بابه الأول المخصص "للحقوق والواجبات الأساسية".

ينص الدستور الإسباني في البند الأول من فصله 16 على أن:

الحرية الأيديولوجية وحرية التدين والمعتقد مكفولة للأفراد والجماعات، دون أي قيد على نشاطاتهم، إلا ما هو ضروري للحفاظ على النظام العام الذي يحميه القانون[1]*.

كما نظم القانون الأساسي 1980/7، المتعلق بحرية التدين، العلاقات بين الدولة وبعض الطوائف الدينية. تنص المادة السابعة منه على أن:

الدولة، مراعاة منها للمعتقدات الدينية الموجودة في المجتمع الإسباني، ستُبرم، عند الاقتضاء، اتفاقيات أو شراكات تعاون مع الكنائس والديانات والجماعات الدينية المسجلة في [سجل الجماعات والجمعيات الدينية]، والتي بسبب نطاق اشتغالها وعدد المؤمنين بها، حصلت على درجة "التجذر المترسخ/المشهود" في إسبانيا. في كل الحالات، سيصادق على هذه الاتفاقيات في مجلس النواب[2].

وبموجب هذا القانون تمكنت الجماعات الإسلامية في إسبانيا من الحصول على الاعتراف القانوني المعروف في القوانين الاسبانية بـ "التجذر المترسخ/ التجذر المشهود" (Notorio arraigo) للإسلام في إسبانيا ابتداء من عام 1989.

بعد سنوات من التنظيم الداخلي لهذه الجماعات من أجل التوافق على خلق هيئة تمثلهم أمام المؤسسات الإسبانية، وبعد عدة جولات من التفاوض مع الدولة الإسبانية، تمكنت تمثيليتهم، ممثلة في المفوضية الإسلامية بإسبانيا (CIE)، باتفاق مع الاتحاد الإسباني للجمعيات الدينية الإنجيلية واتحاد

[1] الدستور الإسباني المصادق عليه يوم 6 دجنبر-كانون الأول من سنة 1978، والمنشور بالعدد 311 "الجريدة الرسمية" ، الصادرة بتاريخ 29 دجنبر 1978، صفحات: 29313-29424.

[2] القانون الأساسي 1980/7 المتعلق بحرية التدين، المصادق عليه يوم 5 يوليوز- تموز 1980.

الجاليات اليهودية، من الاتفاق مع الدولة الإسبانية على توقيع اتفاقيات للتعاون مع الطوائف والجماعات الدينية المسجلة في سجل الديانات "المتجذرة في إسبانيا" (Registro de notorio arraigo) تجذرا مشهودا لطول تاريخها وعدد أتباعها في إسبانيا.

وبالفعل، يوم 28 أبريل-نيسان من سنة 1992 تم توقيع أول اتفاق تعاون بين الدولة الإسبانية والمفوضية الإسلامية في إسبانيا والاتحاد الإسباني للجمعيات الدينية الإنجيلية واتحاد الجاليات اليهودية[1].

وضع هذا الاتفاق إطارًا قانونيًا يحدد ويفصل قواعد التمثيل المؤسسي للأقليات الدينية، مع تنظيم الحضور العمومي للإسلام من خلال الحماية القانونية للمساجد والوضع القانوني للأئمة والتعليم الديني في المدارس العمومية والاعياد الدينية والمنتجات الغذائية المعدة وفقا للشريعة الإسلامية والرعاية الروحانية في المستشفيات والسجون والمقابر، وكذلك الحفاظ على التراث التاريخي والفني الإسلامي وتعزيزه.

وفي عام 1996، تمت الموافقة على برنامج تدريس الدين الإسلامي كما تم توقيع اتفاقية يتم بموجبها تعيين وتنظيم الإطار الاقتصادي للمعلمين المسؤولين عن تعليم الدين الإسلامي في مراكز التعليم الابتدائي والثانوي التابعة للقطاع العمومي. هذه الاتفاقية تم تحيينها بموجب الملحق الإضافي الثالث من قانون سنة 2006 للتعليم وكذا بموجب المرسوم الملكي لعام 2007، الذي ينظم شروط عمل مدرّسي الدين الإسلامي. وفي سنة 2006 تمت المصادقة على المرسوم الذي ينظم الرعاية الدينية. كما وقعت الدولة الإسبانية والمفوضية الإسلامية بإسبانيا (CIE)، عام 2007، الاتفاقية الاقتصادية للمساعدين الدينيين لمعتنقي الديانة الإسلامية.على المستوى الإقليمي، بين عامي 1998 و2018، تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين حكومات إقليمية مختلفة وجمعيات ممثلة للمسلمين في هذه الأقاليم. فقد وُقّعت اتفاقية-إطار للتعاون بين الحكومة الإقليمية لمدريد واتحاد الجمعيات الإسلامية في إسبانيا (UCIDE) في عام 1998. وفي عام 2002، وُقّعت اتفاقية بين الحكومة الإقليمية لكاتالونيا والمجلس الإسلامي في كاتالونيا ثم في عام 2008 وُقّعت اتفاقية بين الحكومة المحلية لمدينة مليلية واللجنة الإسلامية بمليلية (ليست عضوة في CIE)[2].كذلك تم توقيع اتفاق إطاري سنة 2018م بين المفوضية الإسلامية في إسبانيا

[1] Ley 26/1992, de 10 de noviembre, por la que se aprueba el *Acuerdo de Cooperación del Estado con la Comisión Islámica de España*, pp. 38214 – 38217.

نشر بالجريدة الرسمية ليوم 12 نونبر من سنة 1992. عدد 272، صفحات: 38214-38217.

[2] UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana*, Madrid, Madrid, Observatorio Andalusí, pp. 12-14.

(CIE) والحكومة الاقليمية لمدريد، والذي بموجبه يُنَظّم الحق في الرعاية الدينية الإسلامية في المستشفيات التابعة إداريا لإقليم مدريد.

2. اتفاقيات التعاون بين الدولة الإسبانية وتمثيليات الديانات "المتجذرة في إسبانيا" (Notorio arraigo)

تشكل اتفاقيات التعاون بين الدولة الإسبانية والطوائف الدينية إحدى طرق تفعيل الحقوق المنصوص عليها في الدستور المتعلقة بحرية التدين بهدف توفير الشروط اللازمة لضمان الممارسة الفعلية للحرية الدينية وإزالة العقبات التي تحول دون التمتع بهذا الحق الدستوري.

هذه الاتفاقيات منصوص عليها في المادة 7 من القانون الأساسي 7-1980 للحرية الدينية، الصادر في 5 يوليوز-تموز من سنة 1980[1]، كما سبق بنا.

كل الطوائف الدينية يمكنها توقيع اتفاقيات تعاون مع الدولة الإسبانية شريطة إيفائها لشرطين: الأول أن تكون مسجلة في سجل الهيئات الدينية. والثاني أن تحصل على درجة "التجذر المترسخ المشهود" في إسبانيا. وإلى حدود سنة 2019، وقعت أربع طوائف فقط اتفاقيات تعاون مع الدولة الإسبانية، وهي:

-الكنيسة الكاثوليكية (اتفاقيات 3 يناير 1979) ؛

-الكنائس الإنجيلية (القانون 24-1992، المؤرخ 10 نوفمبر 1992) ؛

-الجماعات اليهودية (القانون 25-1992،المؤرخ 10 نوفمبر 1992)؛

-الجماعات الإسلامية (القانون 26-1992، المؤرخ 10 نوفمبر 1992).

2.1. الاتفاقيات المبرمة مع الفاتيكان

تعادل الاتفاقيات المبرمة مع الفاتيكان المعاهدات الدولية الموقعة بموجب الدستور الإسباني، ويتم التفاوض بخصوصها عبر القنوات الدبلوماسية. ويتم تعديلها أو إلغاؤها وفقًا لبنود المعاهدة نفسها أو وفقًا للقواعد العامة المنظمة للقانون الدولي. وقد أبرمت الدولة الإسبانية والفاتيكان سبع اتفاقيات بين سنتي 1962 و 1994. الاتفاقية الأولى متعلقة بالاعتراف المدني بالدراسات غير الكنسية التي أجريت في الجامعات التابعة للكنيسة (سنة 1962)؛ والثانية هي بمثابة اتفاق ثنائي أساسي (1976)؛ والثالثة

[1] القانون الأساسي 1980/7 الحرية الدينية، الصادر في 5 يوليوز من سنة 1980، نُشر بالجريدة الرسمية رقم 177، الصادرة بتاريخ 24 يوليوز 1980، صفحات: 16804-16805.

متعلقة بالشـؤون القانونية (1979) ؛ والرابعة تخص التعليم والشـؤون الثقافية (1979)؛ والخامسـة تعنى بالرعاية الدينية للقوات المسلحة والخدمة العسكرية لرجال الدين (1979)؛ والاتفاقية السادسة تخص الشؤون الاقتصادية (1979)؛ وأما الاتفاقية السابعة فتخص "المسائل ذات الاهتمام المشترك في الأرض المقدسة [دولة الفاتيكان]" (1994).

2.2. الاتفاقيات المبرمة مع باقي الديانات

تُعتبر الاتفاقيات المبرمة مع باقي الديانات، من حيث طبيعتها القانونية، قانونا خاصـا عاديا، يتم التفاوض بخصوصها بين الحكومة والممثلين الوطنيين للطوائف الدينية المعنية ويُصادق عليها في مجلس النواب. قد يتأثر مضمون هذه الاتفاقيات بالقوانين المصادق عليها لاحقا، مما قد يستدعي تعديلها دون أن تكون الحكومة ملزمة بإعطاء أي استفسار للطائفة المعنية.

وقد وقعت الدولة الإسبانية اتفاقيات تعاون مع الطوائف الدينية التي حصلت على الاعتراف القانوني المعروف في التشريع الإسباني ب "التجذر المترسخ/التجذر المشهود" (arraigo Notorio) لهذه الديانات في إسبانيا نظرا لطول تاريخ وجودها وعدد أتباعها في إسبانيا (البروتستانتية واليهودية والإسلام). غير أنه نظرًا لكثرة عدد جماعات وجمعيات هذه الأديان فقد تقرر أنه سـيكون أكثر ملاءمة ائتلافها في اتحادات. هذه الأخيرة، أي الاتحادات، سيكون دورها تمثيل كل الجمعيات والجماعات المنضوية تحت تنظيمها وأن تكون المخاطب الرسمي للدولة. وهذه الاتحادات هي:

-اتحاد الهيئات الدينية البروتستانتية (FEREDE)؛

-اتحاد الجماعات اليهودية في إسبانيا (FCJE)؛

-المفوضية الإسلامية في إسبانيا (CIE).

تميز هذه الاتفاقيات بين نوعين من الحقوق: الفردية والجماعية. وأما الحقوق الفردية التي تضـمنها فهي الاعتراف بالزواج المبرم طبقا لديانة المتزوج أو المتزوجين كزواج مدني؛ الاعتراف بالحق في الرعاية الدينية لكل العاملين في القوات المسلحة؛ ضمان الحق في الرعاية الدينية لنزلاء السجون أو المستشفيات أو مراكز الرعاية الصحية أو نظائرها في القطاع العام؛ ضمان الحق في التعليم الديني في المدارس العمومية والتابعة للقطاع الخاص، والتي تجمعها اتفاقيات تعاون مع الدولة الإسبانية، ثم ضمان الحق في الاحتفال بالأعياد الدينية ويوم العطلة الأسبوعي لكل ديانة.

وأما الحقوق الجماعية المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات فهي الحق في التدين وإنشاء أماكن للعبادة والمقابر الخاصة بكل ديانة؛ الحق في اختيار وتعيين الأئمة أو الدعاة أو الوزراء الخاصين بكل ديانة؛ الحق

في الســرية المهنية؛ الحق في التأمين في نظام الضــمان الاجتماعي العام؛ الحق في تلقي الهبات والتبرعات؛ الحق في الإعفاء من بعض الضــرائب؛ الحق في إنشــاء مراكز وتقديم أنشــطة خيرية أو رعاية اجتماعية؛ حق كل طائفة دينية في التعاون مع باقي منظمات نفس الطائفة ومع الطوائف الدينية الأخرى، في إسـبانيا أو في الخارج؛ ضــمان وصــاية الدولة على حماية وصــون وتعزيز التراث الثقافي ذي الأهمية الدينية، ثم ضمان وصاية الدولة على نظام التغذية الخاص بكل ديانة.[1]

3. و اقع الإسلام والمسلمين في إسبانيا

يبلغ عدد المسلمين في إسبانيا 1.993.675 نسمة، حسب إحصائيات فاتح يناير2019، ويمثلون 4٪ من إجمالي ســكان البلاد. 42.5٪، أي 847.801، منهم إســبان و57.5٪، ما يعادل 1،145،874، منهم ولدوا في الخارج (UCIDE، 2019). زد على هذا، ما يقارب سـبعة من كل عشـرة (67.1 ٪) من بين المسـلمين الأجانب الذين يعيشــون في إسـبانيا، هم من أصــول مغربية (769.050)، يليهم المسـلمون من أصــول باكسـتانية (82.738)، والسنغاليون (66.046) ثم الجزائريون (60.820) (الجدول 1).

جدول 1: المسلمون المقيمون في إسبانيا حسب جنسياتهم:[2]

الجنسية	عدد المسلمين
الجزائر	60.820
بنغلاديش	15.979
إسبانيا	**847.801**
غامبيا	19.381
غانا	10.186
مالي	23.685

[1] المصدر نفسه.

[2] هذا الجدول من إعدادنا اسـتنادا إلى بيانات اسـتطلاع الرأي الواردة في الدراسـة التالية: إحصـائيات المفوضـية الاسـلامية في إسـبانيا لسـنة 2019 والتقرير السنوي لوزارة العدل الاسبانية لسنة 2018.

المغرب	**769.050**[1]
نيجيريا	37439.
باكستان	82.738
السينغال	66.046
جنسيات أخرى	615.85
مجموع المسلمين في اسبانيا	**1.993.675**

من جهة أخرى، يشير التوزيع الجغرافي، حسب أقاليم ومناطق إقامة المسلمين، إلى أن الجالية المسلمة تتركز بشدة في المناطق المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط وفي وسط البلاد، حيث تضم الأقاليم الخمسة المشكلة للحزام المتوسطي ووسط اسبانيا (أندلسيا-الأندلس، كاتالونيا، فالنسيا، مورسيا ومدريد) ما مجموعه 1.465.653 مسلمًا، أي 73.51٪ من إجمالي عدد المسلمين المقيمين في إسبانيا (1.993.675) (الجدول 2).

[1] هذه النسبة تختلف عن مجموع المغاربة المقيمين في اسبانيا الواردة في التقارير الرسمية للحكومة الاسبانية (811.530)، والتي اعتمدناها في الفصل الثاني لبحثنا هذا، بينما احصائيات المفوضية الاسلامية في اسبانيا، والتي اعتمدناها ابتداء من الفصل السادس، فتقدر عدد المغاربة المقيمين في اسبانيا بـ769.050 نسمة، أي بفارق 42.480 نسمة. والسبب في ذلك راجع الى اختلاف المصادر المعتمدة من قبل المرصد الدائم للهجرة، المكلف بإعداد تقارير الحكومة الاسبانية المتعلقة بالهجرة، والمرصد الأندلسي، المكلف بإعداد تقاريرالمفوضية الاسلامية في اسبانيا المتعلقة بمتابعة شأن الاسلام والمسلمين في إسبانيا.

جدول 2: توزيع المسلمين في إسبانيا حسب أقاليم ومناطق إقامتهم (إلى حدود تاريخ 2019/01/01):[1]

الأقليم/ المنطقة	الجزائر	بنغلاديش	إسبانيا	غامبيا	غينيا	مالي	المغرب	نيجيريا	باكستان	السينغال	جنسيات أخرى	المجموع
أندلسيا-الأندلس	4.573	648	144.971	1.194	1.149	5.172	135.939	5.323	4.374	11.479	9.858	**324.680**
أراغون	4.617	15	21.021	1.976	789	1.827	18.313	748	2.117	3.291	1.684	**56.398**
أستورياس	466	33	2.350	19	49	24	2.840	329	323	1.274	493	**8.200**
جزر البليار	1.169	393	18.708	168	209	819	24.863	2.425	1.704	4.252	1.386	**56.096**
جزر الكناري	475	425	45.470	149	548	254	17.136	1.483	537	3.444	3.967	**73.888**
كانتابريا	265	12	1.345	33	37	26	1.766	242	247	575	572	**5.120**
قشتالة وليون	1.304	139	13.909	157	77	422	19.756	312	942	808	1.119	**38.945**
قشتالة-لامانشا	1.556	84	25.602	136	214	1.378	31.456	1.314	1.112	1.050	1.401	**65.303**
كاتالونيا	8.598	7.096	195.607	14.180	4.137	7.204	210.742	6.199	45.073	20.778	13.986	**533.600**
سبتة	7	0	31.721	0	0	1	5.236	2	7	0	28	**37.002**
فالينسيا	24.375	362	78.228	341	586	2.093	75.958	4.622	13.139	5.381	5.971	**211.056**
إكسترمادورا	166	13	11.144	15	32	36	7.176	52	299	206	268	**19.407**
غاليسيا	699	136	5.639	51	54	71	6.872	556	456	2.642	1.455	**18.631**
مدريد	2.029	6.116	176.832	289	1.187	1.503	76.549	8.461	3.666	3.246	11.113	**290.991**
مليلية	12	0	32.774	0	1	0	12.168	0	2	3	17	**44.977**
مورسيا	2.549	141	13.198	381	408	1.623	81.525	1.296	713	2.211	1.281	**105.326**
نافارّا	2.161	17	9.229	34	140	265	11.880	1.268	512	846	543	**26.895**
إقليم الباسك	4.982	345	12.581	218	440	745	21.956	4.618	5.098	4.391	3.178	**58.552**
لاريوخا	817	4	7.472	40	129	222	6.919	124	2.417	169	295	**18.608**
المجموع	**60.820**	**15.979**	**847.801**	**19.381**	**10.186**	**23.685**	**769.050**	**39.374**	**82.738**	**66.046**	**58.615**	**1.993.675**

باقي الجنسيات: [مجموع باقي الجنسيات غير المضمنة في الجدول: 58،615 مسلم]: البانيا (2،540)، تركيا (4،395)، بنين (326)، بوركينا فاسو (1،221)، الكاميرون (6،024)، ساحل العاج (3،634)، مصر (3،807)، غينيا بيساو (4،310)، موريتانيا (8،038)، سيراليون (658)، توغو (447)، تونس (2،096)، المملكة العربية السعودية (676)، اندونيسيا (1،687)، إيران (5،138)، العراق (1،501)، الأردن (1،275)، كازاخستان (2،169)، لبنان (1،960)، سوريا (6،713).

4. المؤسسات الإسلامية في إسبانيا

4.1. الاعتراف بالدين الإسلامي كـ"دين متجذر" في إسبانيا

بناءً على طلب من الجمعية الإسلامية الإسبانية (تأسست قانونيا سنة1971)، أقرت وزارة العدل، عن طريق اللجنة الاستشارية لحرية التدين، سنة 1989 الاعتراف بالدين الإسلامي كـ"دين متجذر" في

[1] أعددنا هذا الجدول استنادا الى احصائيات المفوضية الاسلامية في اسبانيا لسنة 2019، ينظر:

UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana Explotación estadística del censo de ciudadanos musulmanes en España referido a fecha 31/12/2018*, Madrid, Observatorio Andalusí, 2019.

إسبانيا. ونظرا لتزايد عدد الجماعات الدينية الاسلامية منذ تسعينات القرن الماضي[1] وإلحاح السلطات الإسبانية على هذه الجمعيات لخلق ائتلاف لها والاتفاق على تمثيلية قانونية تمثلهم أمام هذه السلطات، عَجّل ذلك بظهور اتحادين سنتي 1989 و 1991. يتعلق الأمر بالفيدرالية الإسبانية للجمعيات الدينية الإسلامية (FEERI)، التي تأسست سنة 1989، واتحاد الجماعات الاسلامية في إسبانيا (UCIDE)، الذي تأسس سنة 1991. ويلتقي الائتلافان، حسب قوانينهما الأساسية، في نفس الأهداف المتمثلة في توحيد وتنسيق جميع الهيئات والجماعات الإسلامية في إسبانيا وتمثيلها أمام الإدارات العمومية والمؤسسات الرسمية، كممثل شرعي لها.

4.2. التمثيلية القانونية للجماعات والجمعيات الإسلامية في إسبانيا

تم تأسيس سنة 1992، وباتفاق بين FEERI وUCIDE، هيئة دينية مسجلة تحت اسم "المفوضية الإسلامية في إسبانيا" (CIE)، بهدف تمثيل الجماعات الدينية الإسلامية المسجلة في سجل وزارة العدل وتحفيز وتيسير ممارسة الإسلام في إسبانيا وفقًا للقرآن والسنة. ومنذ تأسيسها سنة 1992 وتسجيلها في "سجل الهيئات الدينية" التابع لوزارة العدل[2]، مثلت CIE الجمعيات الإسلامية واتحادَيْها في المفاوضات مع الدولة الاسبانية كما نابت عنهما في توقيع اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1992 (القانون 1992/26، المؤرخ بتاريخ 10 نونبر 1992). وهي نفس الأدوار التي لا زالت تقوم بها إلى الآن. أي كممثل للاتحادين ومُحاوِر للدولة الإسبانية وباقي المؤسسات العمومية باسم هذه الهيئات. يتم التواصل مع CIE عن طريق رئيس مجلس إدارتها، وتسهر لجنتها الدائمة، المكونة من خمس وعشرين عضوًا ممثلين لكل الجماعات العضوة بالمفوضية، على تداول الأمور المتعلقة بتطبيق وتنفيذ ومتابعة اتفاقية التعاون مع الدولة الإسبانية.

ومنذ التوقيع على اتفاقية التعاون في عام 1992 وإلى يومنا هذا، تشكلت اتحادات جديدة، معظمها ذات طابع إقليمي وجهوي.

[1] حسب إحدى الدراسات الميدانية لسنة 2006، الى حدود بدايات تسعينات القرن الماضي، عدد الجمعيات والمجالس الإسلامية لم يكن يتعدى إثنتا عشرة جمعية:

ESTRUCH, Joan *et al, Las otras religiones. Minorías religiosas en Cataluña, Barcelona, Icaria editorial, Colección: Pluralismo y Convivencia, 2006*, p. 211

[2] تم تأسيس "المفوضية الاسلامية في إسبانيا" (CIE) بتاريخ 19 فبراير-شباط من عام 1992. وقد تم تسجيلها في "سجل الهيئات الدينية" التابع لوزارة العدل الإسبانية تحت رقم SE/D/016109-3093.

4.3. الهيئات العضوة بالرابطة الإسلامية بإسبانيا (CIE)

إلى جانب اتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا (UCIDE) والاتحاد الإسباني للكيانات الدينية الإسلامية (FEERI) تأسس، منذ سنة 1992، ثمانية وثلاثون اتحادا للجمعيات الإسلامية في إسبانيا مسجلة في "سجل الهيئات الدينية" التابع لوزارة العدل وعضوة بـCIE. وهذه الاتحادات هي كالتالي:

- الجمعيات الإقليمية المختلفة المرتبطة باتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا (UCIDE) في أقاليم: الأندلس-أندلسيا، أراغون، أستورياس، جزر الكناري، قشتالة وليون، قشتالة-لامانشا، كاتالونيا، سبتة، إكستريمادورا، غاليسيا، جزر البليار، لاريوخا، لانزاروتي، مدريد، مورسيا، نافارّا، إقليم الباسك وفالينسيا.

- المجلس الإسلامي الكناري (إقليم جزر الكناري)؛

- المجلس الإسلامي لأوسكادي (إقليم الباسك)؛

- المجلس الإسلامي الأعلى لجماعة فالينسيا (CISCOVA)؛

- تنسيقية مساجد قشتالة-لامانشا ومدريد (COMECAM)؛

- الاتحاد الإسلامي لكاتالونيا (FIC)؛

- اتحاد المجلس الإسلامي بكاتالونيا؛

- اتحاد التجمعات الإسلامية للتعايش في إسبانيا (FAICE)؛

- اتحاد الجماعات الإسلامية في قشتالة-لامانشا (FECOM)؛

- اتحاد الجماعات الإسلامية في قشتالة وليون (FECOMCYL)؛

- اتحاد الجماعات الإسلامية الأفريقية في إسبانيا (FCMAE)؛

- الاتحاد الإسلامي لأندلسيا-الأندلس (FIDA)؛

- الاتحاد الإسلامي لأراغون، "نافارا" و"لاريوخا" (FIARNARI)؛

- الاتحاد الإسلامي لجزر الكناري (FIDC)؛

-الاتحاد الإسلامي لإقليم مورسيا (FIRM) ؛

-الاتحاد الإسلامي لإقليم الباسك(FIVASCO) ؛

-الاتحاد الإسلامي الإسباني "الفردوس" (FIEF) ؛

-الاتحاد الإسلامي لإقليم جزر البليار (FICAIB) ؛

-الاتحاد الإسلامي لإسبانيا (FEME) ؛

-الاتحاد الإسلامي لإقليم بلنسية (FEMCOVA)، ثم

- اتحاد الجماعات والجمعيات الإسلامية في إسبانيا (UCAME).

4.4. الاتحادات والجمعيات والجماعات الإسلامية في إسبانيا

استنادا الى احصائيات "مرصد التعدد الديني" الإسباني، تَضَمَّن سِجِّلُ الهيئات الدينية التابع لوزارة العدل لأوائل سنة 2019 سبعا وأربعين اتحادًا دينيا إسلاميًا، بما في ذلك CIE، وألف وستمائة وستة وعشرين جماعة دينية وواحد وعشرين جمعية دينية.

تُسجَّل الجماعات الدينية وجمعيات الديانات المختلفة واتحاداتها، بصفتها القانونية، في سجل وزارة العدل للهيئات الدينية. وتقوم الجماعات والجمعيات الدينية في كل منطقة تَوَفّر فيها عدد كاف من المؤمنين بتأسيس هيئة دينية، والتي عن طريقها يمكنهم طلب الرخص القانونية لفتح مسجد ومقبرة. وفي حال إذا تعذر عليها التسجيل لأسباب قانونية أو إدارية، يمكنها الانضمام الى المفوضية الإسلامية في إسبانيا (CIE) مباشرة أو عن طريق أحد الاتحادات الإسلامية المعترف بها قانونيا.

عدد الاتحادات الاسلامية المنضوية تحت المفوضية الإسلامية في إسبانيا (CIE) يراوح الأربعين اتحادا، ضمنها اتحاد الجماعات الإسلامية في إسبانيا (UCIDE) والاتحاد الإسباني للكيانات الدينية الإسلامية (FEERI). كلها مسجلة في "سجل الهيئات الدينية" التابع لوزارة العدل.[1]

جدول 3: توزيع الجماعات والهيئات الاسلامية واتحادات الجماعات الاسلامية حسب الأقاليم (2019)[2;3]

الأقليم	جماعات إسلامية	هيئات إسلامية	اتحادات جمعيات إسلامية
أندلسيا-الأندلس	240	248	

[1] حسب إحصائيات "مرصد التعدد الديني" الإسباني المُحَيَّنَة بتاريخ 2019/01/01.

[2] الهيئات المسجلة كجماعات دينية، تعتبر كذلك، أي هيئات، لأنها تتوفر على أماكن للعبادة وعدد ضامنيها البالغين يتعدى عشرون عضوا. بينما التي لا تتوفر فيها هذه الشروط تسجل كجمعيات ذات أهداف دينية، وفقا لآخر إحصائيات "مرصد التعدد الديني" الإسباني المشار إليها سابقا.

[3] من إعدادنا استنادا الى احصائيات المفوضية الاسلامية في اسبانيا لسنة 2019، ينظر:

UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana Explotación estadística del censo de ciudadanos musulmanes en España referido a fecha 31/12/2018*, Madrid, Observatorio Andalusí, 2019.

أراغون	73	76	
أستورياس	9	10	
جزر البليار	53	59	
جزر الكناري	47	51	
كانتابريا	5	5	
قشتالة وليون	48	51	
قشتالة-لامانشا	109	112	
كاتالونيا	325	331	
سبتة	60	63	
فالينسيا	220	227	
إكسترمادورا	23	25	
غاليسيا	23	24	
مدريد	127	137	
مليلية	12	14	
مورسيا	119	122	
نافارّا	37	38	
إقليم الباسك	73	76	
لاريوخا	23	25	
المجموع	**1.626**	**1.694**	41

بمبادرة من عدة اتحادات وجمعيات إسلامية تم تقديم عدة اقتراحات بين سنتي 2007 و2012 لتعديل القانون الأساسي للمفوضية الاسلامية بإسبانيا بهدف تكييف تدبير شؤون المفوضية مع وضع المسلمين الحالي في إسبانيا، وكذا لتمكين أكثر من ثلاثين بالمائة من الهيئات والجمعيات الإسلامية من عضوية CIE، حيث تقدمت بطلب عضويتها مرات عدة. غير أن فشل هذا التعديل بسبب الخلافات الداخلية بين الاتحادين المؤسسين للمفوضية وكذلك بسبب معارضة تسع اتحادات، دفع بوزارة العدل للتدخل سنة 2011 والمصادقة عل المرسوم الملكي رقم 1384-2011[1]، والذي بموجبه تم تفعيل المادة 1 من اتفاقية

[1] المرسوم الملكي رقم 2011/1384، نُشر بالعدد 255 للجريدة الرسمية، بتاريخ 22 أكتوبر 2011، صفحات: 110426-110427

التعاون بين الدولة الإسبانية مع المفوضية الإسلامية بإسبانيا (القانون 26-1992)، الضامن لممارسة حقوق الحرية والمساواة الدينية للجماعات الإسلامية في إسبانيا، وكذلك مبدأ تعاون الدولة مع الديانات المنصوص عليها في البند 3 من المادة 16 من الدستور الاسباني. وقد أقر المرسوم بـ"حق كل الجمعيات أو الاتحادات الإسلامية المسجلة في سجل الهيئات الدينية بأن تطلب عضويتها في المفوضية الإسلامية بإسبانيا من خلال طلب تعبر فيه عن قبولها بنود اتفاقية التعاون بين الدولة الإسبانية مع المفوضية الإسلامية بإسبانيا [الموقعة سنة 1992]" في أجل لا يتعدى "ثلاثين يوما من تقديم الطلب"[1].

جدول 4: توزيع الجماعات والهيئات الاسلامية واتحادات الجماعات الاسلامية حسب الأقاليم (2019):[2]

هيئات دينية	مسجلة في سجل الهيئات الدينية	عضوة بالمفوضية الاسلامية في إسبانيا (CIE)	غير عضوة بالمفوضية الإسلامية
اتحادات	47	41	6
جمعيات	21	14	7
جماعات	1.626	1.291	335
المجموع	**1.694**	**1.346**	**348**

تم في سنة 2015 الاتفاق على أن هيئات CIE هي مجلس الإدارة، المشكل من سبعة أعضاء كما ينص على ذلك القانون الأساسي المعدل سنة 2016، واللجنة الدائمة المكونة من خمس وعشرين عضوا.

5. تدريس مادة الدين الإسلامي في النظام التعليمي الإسباني

إن حق الطلاب المسلمين في تلقي التعليم الديني الإسلامي في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة معترف به بموجب اتفاقية تعاون الدولة الإسبانية مع اللجنة الإسلامية لعام 1992 (القانون 26-1992)[3]. ينص البند الأول من المادة 10 على ما يلي:

[1] المصدر نفسه.

[2] المرصد الأندلسي، 2018، ص: 13-14.

[3] اتفاقية تعاون الدولة الإسبانية مع اللجنة الإسلامية لعام 1992 (القانون 1992/26)، الموقعة في 10 نوفمبر من عام 1992. نُشر بالعدد 272 للجريدة الرسمية، بتاريخ 12 نونبر 1992، صفحات: 38214-38214.

[...] تضمن الدولة للطلبة المسلمين ولآبائهم ولأجهزة الدولة التعليمية المسؤولة التي تطلب ذلك حق تلقي تعليم الدين الإسلامي في المؤسسات التعليمية التابعة للقطاعين العام والخاص [...] في مستويات التعليم الثلاثة: تعليم الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ثم التعليم الثانوي.

كما ينص البند الثاني من المادة 10 من نفس القانون على أن:

تدريس مادة الدين الإسلامي ستناط بأساتذة معينين من قبل الجمعيات الإسلامية التي تنتمي إلى "المفوضية الإسلامية الإسبانية" وبموافقة الاتحاد الذي ينتسبون إليه[1].

وبهدف تفعيل منطوق البند 2 من المادة 10 من القانون 26-1992، تم توقيع اتفاقية تنظم تنصيب، وكذا تحديد النظام الاقتصادي للأشخاص المكلفين بتعليم الدين الإسلامي في المؤسسات التعليمية العمومية للتعليم الابتدائي والثانوي بتاريخ 12 مارس-آذار من سنة 1996 [2]، والذي تم تحيينه بموجب قانون التعليم الأساسي لعام 2006 والمرسوم الملكي لعام 2007 الذي ينظم شروط عمل مدرسي المواد الدينية.

وعلى الرغم من أن برنامج دروس التعليم الديني الإسلامي وكذا الاتفاق المتعلق بتعيين المعلمين لتدريس المادة قد تمت الموافقة عليهما وتنظيمهما من خلال الإطار القانوني المذكور أعلاه، فمن مجموع سبعة عشر إقليما[3] ، اثنا عشر إقليم فقط يطبقون الحد الأدنى القانوني. ويتعلق الأمر بأقاليم: أندلسيا-الأندلس، أراغون، جزر الكناري، قشتالة وليون، قشتالة - لامانشا، فالينسيا، إكستريمادورا، مدريد، إقليم الباسك (مفتوحة للتعليم الثانوي)، لاريوخا (أيضا في التعليم الثانوي) ثم مدينتي سبتة ومليلية.

ومن بين كل هذه الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي الموسع، في إطار توافقات الانتقال الديمقراطي لأواخر القرن الماضي بإسبانيا، يوجد ستة وسبعون مدرسًا فقط لتدريس الدين الإسلامي لما مجموعه 312.498 تلميذا مسلمًا (الجدول 5).

[1] قرار الكتابة الفرعية لوزارة الرئاسة الصادر بتاريخ 23 أبريل-نيسان 1996، والذي بموجبه يتعين نشر اتفاق مجلس الوزراء المنعقد يوم 1 مارس-آذار 1996 وكذا الاتفاقية المتعلقة بتنصيب وكذا بالنظام الاقتصادي للأشخاص المكلفين بتعليم الدين الإسلامي في المؤسسات التعليمية العمومية للتعليم الابتدائي والثانوي. تم نشره بالجريدة الرسمية عدد: 107، صفحات: 15597-15598.

[2] المصدر نفسه.

[3] حكومات إقليمية ذات صلاحيات موسعة ويعتبر التعليم أحد اختصاصاتها بموجب القوانين المنظمة لعلاقة الحكومة المركزية بالأقاليم السبعة عشر المستقلة، وذلك في إطار ما يسمى بنظام الجهوية الموسعة.

جدول 5: الطلاب والمعلمون المسلمون في نظام التعليم الإسباني (اعتبارًا من 2019/01/01):[1]

الإقليم	طلبة مسلمون إسبان	طلبة مسلمون من أصول مهاجرة	الطلبة المستهدفون	مدرسو مادة الدين
أندلسيا-الأندلس	23.870	23.733	47.603	23
أراغون	2.842	7.092	9.934	4
أستورياس	264	596	860	0
جزر البليار	2.749	5.899	8.648	0
جزر الكناري	6.627	2.485	9.112	1
كانتابريا	179	413	592	0
قشتالة وليون	1.701	4.450	6.151	6
قشتالة-لامانشا	3.923	5.687	9.610	2
كاتالونيا	29.568	56.274	85.842	0
سبتة	6.509	673	7.182	14
فالينسيا	11.828	20.062	31.890	1
إكسترمادورا	1.590	1.414	3.004	3
غاليسيا	678	1.483	2.161	0
مدريد	27.208	18.711	45.919	3
مليلية	7.099	1.845	8.944	10
مورسيا	2.319	16.193	18.512	0
نافارّا	1.407	2.609	4.016	0
إقليم الباسك	1.734	7.582	9.316	4
لاريوخا	1.046	2.156	3.202	5
المجموع	**133.141**	**179.357**	**312.498**	**76**

[1] من إعدادنا استنادا الى احصائيات المفوضية الاسلامية في اسبانيا لسنة 2019، ينظر:

UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana Explotación estadística del censo de ciudadanos musulmanes en España referido a fecha 31/12/2018*, Madrid, Observatorio Andalusí, 2019.

6. الرعاية الدينية في المؤسسات والمراكز العمومية الإسبانية

يكفل القانون 26-1992، المشار إليه آنفا، الحق في الحصول على الرعاية الدينية الإسلامية في الجيش أو السجون أو مراكز احتجاز المهاجرين القاصرين غير المرافقين أو غيرها من المراكز المماثلة في القطاع العام الإسباني. حسب منطوق البند الأول من المادة 8 من هذا القانون:

يُعترف للجنود الإسبان المسلمين، سواء أكانوا محترفين أم لا، ولأي شخص يعتنق هذا الدين ويقدم خدمات في القوات المسلحة، بحق تلقي الرعاية الدينية الإسلامية والمشاركة في الأنشطة والطقوس الدينية المناسبة للإسلام [...][1].

كما ينص البند الأول من المادة 9 من نفس القانون على أنه:

يُضمن حق الحصول على الرعاية الدينية لنزلاء السجون والمستشفيات أو غيرها من المراكز التابعة للقطاع العام، المقدمة من قبل الأئمة أو الدعاة الذين تم تعيينهم من لدن الجمعيات الدينية [...][2].

من جهة ثانية، وتطبيقًا لأحكام اتفاقية التعاون لعام 1992 (القانون 26-1992) والمرسوم الملكي لعام 2006 الذي ينظمها، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الدولة الإسبانية واللجنة الإسلامية في إسبانيا في 24 أكتوبر-تشرين الأول 2007 من أجل تمويل التكاليف الناجمة عن الشروع في تفعيل الرعاية الدينية في المؤسسات السجنية التي تديرها الدولة. وفي 9 يوليوز-تموز 2008، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الحكومة الإقليمية لكاتالونيا والمجلس الإسلامي في كاتالونيا لضمان الحق في الرعاية الدينية للمحتجزين في مراكز السجون الكاتالانية. كما تم، في 4 مارس-آذار 2015، توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الداخلية واللجنة الإسلامية في إسبانيا لضمان المساعدة الدينية الإسلامية في مراكز احتجاز الأجانب (CIE).

ووفقًا لآخر البيانات المتوفرة الى حدود فاتح يناير-كانون الثاني من سنة 2019، يوجد عشرون إمامًا فقط في إسبانيا لكل مراكز السجون وسبعة لكل مراكز احتجاز المهاجرين الأجانب الموجودين في كل التراب الاسباني.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في إسبانيا ما مجموعه 35 مقبرة إسلامية. وغالبية هذه المقابر هي عبارة عن قطع أرضية داخل المقابر البلدية المخصصة للموتى المسيحيين. بالإضافة إلى ذلك، توجد مقبرتان

[1] Ley 26/1992, de 10 de noviembre, por la que se aprueba el *Acuerdo de Cooperación del Estado con la Comisión Islámica de España*, 1992.

[2] Ley 26/1992, de 10 de noviembre, por la que se aprueba el *Acuerdo de Cooperación del Estado con la Comisión Islámica de España*, 1992.

خاصـــتان متعددتي الأديان في كل من قرية "ألكوبينداس" بمدريد وقرية "ريبا روخا دي توريا" بفالينســيا (الجدول 6).

جدول 6: الأئمة المكلفون بالرعاية الدينية في السجون الإسبانية في مراكز احتجاز المهاجرين الأجانب. المقابر الإسلامية (اعتبارًا من 2019/01/01):[1]

الإقليم	عدد الأئمة في السجون الإسبانية	عدد الأئمة في مراكز احتجاز المهاجرين الأجانب	عدد المقابر
أندلسيا	2	1	11
أراغون	1	0	1
أستورياس	0	0	1
جزر البليار	0	0	1
جزر الكناري	1	2	2
كانتابريا	0	0	0
قشتالة وليون	0	0	3
قشتالة-لامانشا	0	0	0
كاتالونيا	8	1	5
سبتة	1	0	1
فالينسيا	1	1	4
إكسترمادورا	1	0	0
غاليسيا	0	0	0
مدريد	2	1	1
مليلية	1	0	1
مورسيا	0	1	1

[1] من إعدادنا استنادا الى احصائيات المفوضية الإسلامية في إسبانيا لسنة 2019، ينظر:

UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana Explotación estadística del censo de ciudadanos musulmanes en España referido a fecha 31/12/2018*, Madrid, Observatorio Andalusí, 2019.

نافارّا	0	0	1
إقليم الباسك	2	0	1
لا ريوخا	0	0	1
المجموع	**20**	**7**	**35**

7. المسلمون في إسبانيا وتحدي الاندماج والتعايش

7.1. المهاجرون المسلمون من الأقليات الأكثر اندماجا في إسبانيا

وفقًا للعديد من الدراسات واستطلاعات الرأي، يشعر المسلمون بالاندماج في إسبانيا ويعتبرون أنفسهم متكيفين مع الحياة الإسبانية. فاستنادا إلى نتائج "دراسات الرأي الخمسة للجالية المسلمة من أصل مهاجر في إسبانيا"، التي أجْريت خلال سنوات 2006[1] و2007[2] و2008[3] و2009[4] ثم 2010[5] من قبل مركز الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي "ميتروسكوبيا" Metroscopia [6]، عبر المسلمون المُسْتجوبون[7] عن رغبتهم في الاندماج في المجتمع الإسباني. 67٪ منهم صرحوا بأنهم يشعرون وكأنهم في بلدهم الأصلي، و83٪ يعتبرون أنفسهم متكيفين مع الحياة الإسبانية و90٪ لديهم بيئة علائقية تميل إلى أن تكون واسعة ومتعددة مع الإسبان ومع مواطنين من جنسيات أخرى[8]. زد على هذا، حوالي 5 ٪ منهم تزوجوا من مواطنات أو مواطنين من جنسية إسبانية

[1] Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2007.

[2] Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2008.

[3] Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2009.

[4] Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2010.

[5] Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2011.

[6] أجريت هذه الدراسات بتكليف من كل من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة العمل والهجرة والخطة الوطنية لتحالف الحضارات.

[7] تم وضع مقاييس الرأي الخمسة على عينة مكونة من 2000 مقابلة.

[8] Metroscopia, 2011, p. 5.

خلال السنوات الأخيرة[1]، كما يعتقد معظمهم أن الزيجات المختلطة بين المسلمين والمسيحيين يجب أن تقبل بشكل طبيعي و71٪ من بينهم يعتقد أنه من حق الزوجة التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها زوجها[2].

فيما يتعلق بإتقان اللغة الإسبانية، تؤكد الغالبية العظمى أن لديهم طلاقة معقولة، كما أكد ثلث الذين يقيمون بالمدن المحاذية لساحل البحر الأبيض المتوسط معرفتهم للغة الكاتالانية أو اللغة الفالينسية[3].

7.2. رؤية المهاجرين المسلمين لإسبانيا والدول الغربية ومؤسساتها جد إيجابية

وفقا لنتائج دراسة مركز الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي "ميتروسكوبيا" لعام 2010[4]، يقيّم المهاجرون المسلمون المجتمع الإسباني ككل والنظام السياسي الإسباني بشكل جد إيجابي ويعبرون عن درجة ملحوظة من الثقة في مؤسسات الدولة الإسبانية. كما يقرون أن لديهم صورة إيجابية عن الدول الغربية وقيمها ومبادئها. 75٪ من المستجوبين يعتقدون أنه، حاليا في إسبانيا، يحاول المسلمون والمسيحيون التعايش واحترام بعضهم البعض؛ 83٪ يعتبرون أنفسهم متكيفين مع الحياة وفقًا لعادات مكان إقامتهم في إسبانيا؛ كما صرح 74٪ منهم بأن لديهم إحساس بأن المهاجرين مرحب بهم في إسبانيا و88٪ أكدوا أنهم يعاملون في المستشفيات العمومية بنفس الطريقة التي يعامل بها المواطنون الإسبان.

فيما يتعلق بالمؤسسات والنظام السياسي الإسباني، تم تقييم المنظمات غير الحكومية بـ (7.2) نقطة [على مقياس تقييم من 0 إلى 10]، والنظام القضائي بـ (6.4)، والشرطة الإسبانية بـ (6.1)، وملك اسبانيا بـ (7.2)، والاتحاد الأوروبي بـ (6.0) والأمم المتحدة بـ (5.5)[5].

7.3. المهاجرون المسلمون وقرارهم الاستقرار الدائم في إسبانيا

على الرغم من المشاكل التي يعانيها المهاجرون المسلمون في إسبانيا، حيث أنهم يشغلون وظائف ذات جودة منخفضة وأن معدلات البطالة في أوساطهم أعلى مقارنة مع المهاجرين من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية أو مقارنة مع الإسبان أنفسهم، فإن 85٪ منهم قرروا الاستقرار بشكل دائم في إسبانيا و5٪ فقط منهم يفكرون في العودة إلى بلدانهم الأصلية أو الهجرة إلى بلد أوروبي آخر حيث ظروف وفرص الشغل أحسن. بالإضافة إلى ذلك، 47٪ من الرجال و35٪ من النساء يخططون لجلب أحد أقاربهم إلى إسبانيا.[6]

[1] INE, *Encuesta Nacional de Inmigrantes 2007*, Madrid, Instituto Nacional de Estadística, 2008.

[2] Metroscopia, 2011, p. 32

[3] Metroscopia, 2009, p. 20-23

[4] Metroscopia, 2009, p. 27-32.

[5] Metroscopia, 2011, p. 7.

[6] IOE, *Crisis e inmigración marroquí en España. 2007-2011*, Madrid, Colectivo IOE, 2012.

8. العوائق التي تعرقل اندماج المسلمين في إسبانيا وتعايش الإسلام مع باقي الديانات

8.1. صورة جد مشوهة عن الإسلام والمسلمين في إسبانيا

في مقابل هذه الصورة الإيجابية عن إسبانيا ومؤسساتها لدى المهاجرين المسلمين ولدى المسلمين الإسبان، بشكل عام، نجد صورة سلبية عن الإسلام والمسلمين في إسبانيا، خصوصا بعد الأحداث الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من العواصم والمدن الأوروبية خلال سنوات 2001، 2004، 2005، 2015، 2016، 2017 و2018، والتي تبناها كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام. إضافة الى هذا، فقد كان للعمليات الإرهابية المنفذة في مدريد سنة 2004 (2004/03/11)، وفي برشلونة سنة 2017 (2017/08/17)، انعكاسا جد سلبي على صورة الإسلام والمسلمين في إسبانيا، مما تحول إلى عائق أمام هذا الاندماج والتعايش الذي يطمحون إليه.

من جهة ثانية، أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي عرفتها بلدان منطقة اليورو عام 2008 إلى ارتفاع كبير في البطالة في إسبانيا ومعها ارتفاع الخطاب العنصري والمواقف التمييزية تجاه الأجانب، خصوصا منهم المهاجرون المسلمون ومن أصول عربية. هذه الخطابات لقيت قبولا لدى نسبة كبيرة من المجتمع الإسباني. فاستنادا الى تقارير المرصد الإسباني للكراهية والعنصرية فقد أثارت المؤشرات الأولى للأزمة الاقتصادية الأخيرة مخاوف الإسبان من منافسة المهاجرين لهم في الاستفادة من الخدمات العامة، وعلى وجه الخصوص، منافستهم في فرص الشغل القليلة، بما في ذلك الإسبان الأكثر دفاعا عن الهجرة (الشباب والإسبان ذوو التوجه اليساري وكذا الإسبان ذوو المستوى العالي من التعليم) الذين تبنوا خطاب اليمين الإسباني المتطرف المدافع عن "الأولوية الوطنية"[1]، أي؛ "الإسبان أولا"[2]. في هذا السياق العام، تحول الرأي العام الإسباني، في أغلبه، إلى مواقف معادية للمهاجرين بشكل عام وللمسلمين ومن أصول عربية منهم بشكل خاص.

8.2. العنصرية والإسلاموفوبيا في ارتفاع متزايد

إن نتائج معظم الدراسات التي أجريت منذ عام 2010 تشير إلى أنه، بعد عامين من بداية الأزمة الاقتصادية الأخيرة لسنة 2008، 43٪ من الإسبان يؤيدون طرد المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في حالة استمرار ارتفاع معدل

[1] D'ANCONA, Cea *et al, Evolución del racismo y la xenofobia en España. Informe 2010, Madrid, Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia, 2010,* p. 9.

[2] "الإسبان أولا" (los españoles primero): أحد شعارات اليمين الإسباني المتطرف المدافع عن "الأولوية الوطنية". وهو شعار لا يختلف وشعارات اليمين المتطرف الشعبوي في باقي دول أوروبا. وأحزاب اليمين المتطرف الشعبوي في أوروبا تتبنى نفس طرح دونالد ترامب بالولايات المتحدة الأمريكية الذي تبنى سياسة "الأولوية الوطنية" (America First).

البطالة في إسبانيا[1]. كما ارتفعت مؤشرات الإسلاموفوبيا بين عامي 2011 و2016، حيث وصلت نسبة الإسبان المعارضين لبناء المساجد والمؤيدين لطرد الطالبات المحجبات من المدارس إلى 49٪ من مجموع المستجوبين، كما ارتفعت نسبة المناهضين للهجرة، خصوصا منها القادمة من البلدان العربية الإسلامية، لتصل في أعقاب الأزمة الاقتصادية الأخيرة الى 37٪[2]. فوفقًا لتقديرات المنظمة غير الحكومية المناهضة للتعصب Movimiento Contra la Intolerancia (MCI) والوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية (FRA) وتلك الخاصة بالمعهد الجامعي لدراسات الهجرة (IUEM) التابع للجامعة البابوية كومياس -Comillas-Icade، منذ بداية الأزمة الاقتصادية تم تسجيل متوسط سنوي قدره 12.000 حالة تمييز وجرائم كراهية ارتُكبت في حق أشخاص أو مجموعات موصومة مثل المسلمين أو المهاجرين أو المهاجرين ذوو الملامح العربية. كما أن العديد من المساجد والمتاجر والشركات الصغرى لمهاجرين من أصل مغربي كانت هدفا لتهديدات وهجمات مجموعات عنصرية منظمة.[3]

8.3. ظهور أحزاب شعبوية معادية للإسلام والمسلمين

هذا التحول لدى الرأي العام الإسباني نحو المواقف المعادية للمهاجرين، وخاصة منهم القادمون من بلدان عربية وإسلامية، تصاعد بشكل ملحوظ خلال سنتي 2017 و2018، وخاصة بعد دخول الحزب اليميني المتطرف "فوكس" Vox لأول مرة إلى البرلمان الإقليمي لإقليم أندلسيا-الأندلس وحصوله على إثنا عشر مقعدا، على إثر الانتخابات الإقليمية لسنة 2018، وكذا حصوله على إثنين وخمسين مقعدا في مجلس النواب الإسباني وفوزه بمقاعد في العديد من المجالس البلدية بعد الانتخابات التشريعية والبلدية لعام 2019[4].

ولا يخفي حزب "فوكس" سياسته المناهضة للمهاجرين العرب والمسلمين ولوجود الإسلام في إسبانيا، والتي تظهر بوضوح في برامجه الانتخابية للانتخابات الإقليمية والتشريعية والبلدية والأوروبية لعامي 2018 و2019، المشار اليها آنفا.

[1] IOE, *Crisis e inmigración marroquí en España. 2007-2011*, Madrid, Colectivo IOE, 2012.

[2] PCCI, *Informe anual sobre la islamofobia en España 2016*, Madrid, Plataforma Ciudadana Contra la Islamofobia, 2017.

[3] MCI, *Informe Raxen. Racismo, Xenofobia, Antisemitismo, Islamofobia, Neofascismo y otras manifestaciones relacionadas de Intolerancia a través de los hechos. Especial 2015 (I)*, Madrid, Movimiento contra la Intolerancia, Madrid, 2016, p. 26.

[4] البرنامج الانتخابي لحزب فوكس للانتخابات البلدية لعام 2019 (باللغة الإسبانية): https://www.voxespana.es/wp-content/uploads/2019/05/Programa-Municipales-2019-1.pdf

إن موقف حزب "فوكس" Vox من الإسلام والمسلمين لخصه في وثيقته "100 اقتراح لإسبانيا حية"، والتي ضمَّنها في الفصل المعنون بـ"الدفاع والأمن والحدود"، في إشارة واضحة إلى أن العلاقة مع الإسلام والمسلمين يجب التعامل معها من منظور أمني ودفاعي، حيث يقترح أربعة تدابير:

- إغلاق المساجد ذات التوجه الأصولي وطرد الأئمة الذين يروجون للأصولية والجهاد وتحقير النساء؛
- منع بناء أو فتح مساجد تتبناها جهات أو مجموعات ذات توجه وهابي أو سلفي أو التي تعتمد استنباطا أصوليا للإسلام. كما يجب اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل عند فتح أماكن العبادة، ورفض وحظر تمويل دول ثالثة لأماكن العبادة على الأراضي الإسبانية؛
- إلزام المسؤولين عن تدبير شؤون الدين الإسلامي في إسبانيا بالتعاون المطلق مع السلطات الإسبانية في التعرف وكشف المتطرفين، وعدم قبول تدريس الإسلام في المدارس العمومية الإسبانية؛
- تقوية الحدود الإسبانية عن طريق بناء جدار مرتفع بين مدينتي سبتة ومليلية والحدود المغربية. وكذا منح الشرطة وقوات الجيش الموارد المادية والبشرية اللازمة للسماح لهم بإدارة الحدود الإسبانية بكفاءة تامة، فضلاً عن توفير الحماية القانونية الضرورية لهم [...]، ثم تعديل القانون لإلغاء التقادم على جرائم الإرهاب الانفصالي والإسلامي [...][1].

إضافة الى ذلك، اقترح حزب "فوكس" تغيير الاحتفال بعيد الأندلس الإقليمي (Día de Andalucía "يوم أندلسيا-الأندلس") إلى يوم 2 يناير-كانون الثاني، وهو اليوم الذي تخلد فيه بعض المحافظات الإسبانية ذكرى طرد المسلمين والاستيلاء على غرناطة (1492)، تتويجًا لما تسميه الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية بـ"عملية الاسترداد"، بدلا من 28 فبراير-شباط، العطلة الحالية، وهو التاريخ التي يحتفي فيه إقليم أندلسيا-الأندلس بيوم المصادقة على دستور حكمه الذاتي عام 1980[2].

في نفس السياق، اقترح طرد "52000 مهاجر غير شرعي"، و"إلغاء مساعدة المهاجرين غير القانونيين" من أجل "ثني المرشحين للهجرة غير الشرعية"، في إشارة إلى المهاجرين (من أصول مغربية وجزائرية ومن دول الساحل الإفريقي) واللاجئين (من سوريا والعراق وأفغانستان). كذلك دعا إلى نزع الشرعية القانونية عن الجمعيات المدنية والحقوقية التي تساعد المهاجرين واللاجئين، متهما إياها بالتشجيع على الهجرة غير الشرعية والترويج لها.

[1] فوكس:"100 اقتراح لإسبانيا حية"، مدريد ، 2019 (باللغة الإسبانية):
https://www.voxespana.es/biblioteca/espana/2018m/gal_c2d72e181103013447.pdf

[2] صحيفة "إلديابريو" *ElDiario.es* (الجريدة الالكترونية) ليوم 2019/01/09.

آخر مبادرات هذا الحزب المناهضة للهجرة تعود إلى يوم 11 سبتمبر 2019، حيث تقدم بـ "اقتراح قانون" Proposición No de Ley للبرلمان الإسباني لإلزام الحكومة الإسبانية ببناء حائط عازل "ذو سمك ومقاومة وارتفاع يجعله مستحيل الاختراق على الحدود بين سبتة ومليلية مع المغرب". كذلك يريد "إشراك الجيش في مراقبة الحدود مع المغرب"[1]. وهذا الاقتراح يستحيل تنفيذه نظرا لانعكاساته السلبية على علاقات "الصداقة وحسن الجوار والتعاون التي تجمع إسبانيا بالمغرب منذ توقيع "اتفاقية حسن الجوار" بين البلدين سنة 1991[2] وكذا لانعكاساته المحتملة على المصالح الاقتصادية الإسبانية في المغرب حيث تعتبر إسبانيا الشريك التجاري الأول للمغرب منذ سنة 2012. فللعام السادس على التوالي احتفظت إسبانيا بمركزها كأول شريك تجاري للمغرب مع رقم مبيعات تضاعف سنة 2019 ليصل إلى أكثر من 14.000 مليون يورو، وعدد شركات التصدير الإسبانية إلى المغرب فاق 20.000 شركة سنة 2018، حسب إحصائيات المكتب التجاري الإسباني، مما يمثل 10٪ من عدد الشركات المصدرة إلى العالم.[3]

خطاب حزب "فوكس" على مدى السنوات الثلاث الماضية (2015-2018) أثر سلبيا على صورة المسلمين والإسلام لدى نسبة كبيرة من المجتمع الإسباني. وهذا ما تؤكده آخر التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية SOS Racismo و المنظمة الإسبانية Plataformaforma Ciudadana Contra la Islamofobia (PCCI) .

فالتقرير السنوي الأخير لمنظمة PCCI عن "الإسلاموفوبيا في إسبانيا" لسنة 2018 يؤكد تزايد الكراهية تجاه المسلمين والإسلام وارتفاع حدة التشهير بهم في أوساط زعماء الأحزاب السياسية المحافظة واليمينية واليمينية المتطرفة. كما يؤكد الدور النشط جدًا للجماعات اليمينية المتطرفة والنازية الجديدة المعادية للمسلمين والإسلام وكذلك زيادة كبيرة في عدد الهجمات ضد المساجد في عدة مناطق من إسبانيا.

هذا، إضافة الى ارتفاع - ما يمكن ان نصطلح عليه بـ "إسلاموفوبيا النوع"-، حيث تضاعف عدد الهجمات ضد النساء المسلمات والتمييز الاجتماعي ضدهن في المدرسة وفي أماكن الشغل بسبب عدم قبول الطالبات والعاملات المحجبات. كما تُواصل جرائم الإنترنت ارتفاعها حيث تمثل 70٪ من الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في تقرير المنظمة الإسبانية PCCI لسنة 2018. فقد تبين من خلال هذا التقرير أن حالات الإسلاموفوبيا تزايدت بشكل ملفت بين سنتي 2014 و2016 ، حيث ارتفعت من 49 إلى 546 حالة.

[1] صحيفة "إلبّاييس" *El País* (البلد) ليوم 2019/09/13.

[2] "معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين مملكة إسبانيا والمملكة المغربية" نشرت بالجريدة الرسمية رقم 49 بتاريخ 26 فبراير 1993، صفحات: 6311-6314.

[3] يومية "إلدياريو" (الجريدة اليومية) ليوم 2019/02/22.

أي أنها في ظرف ثلاث سنوات سجلت ارتفاعا بنسبة حوالي 1200٪. ومن بين 546 حالة مسجلة سنة 2018، 21٪ كانت ضد النساء، 4٪ ضد الأطفال، 7٪ ضد المساجد، 8٪ ضد الرجال، 3٪ ضد أشخاص تم تحديدهم كمهاجرين (سوريون وعراقيون ومغاربة بشكل أساسي) و 4٪ ضد غير المسلمين[1].

التقرير السنوي لعام 2018 حول "العنصرية في الدولة الإسبانية"، الذي أنجزته المنظمة الدولية SOS Racismo [2]، والذي خصص عدة فصول لنتائج تتبعه لعناوين أخبار وسائل الإعلام الإسبانية، واستقبال المهاجرين على الحدود الإسبانية-الفرنسية (حدود إيرون) والذي يجمع مختلف الشكاوى المسجلة في مكتب الاستعلامات والشكايات (OID)، يؤكد بدوره، نتائج "التقرير السنوي عن الإسلاموفوبيا في إسبانيا" ويعرب عن نفس المخاوف.

9. مبادرات لتحفيز الحوار الديني والتعايش الثقافي في إسبانيا

لكن في مقابل ما سبق، نجد في اسبانيا أصواتا وهيئات وجمعيات مدافعة عن التسامح الديني والتعايش ما بين الثقافات المتعددة، وفي نفس الآن تناهض خطاب التحريض على العنف لأسباب دينية أو عرقية. نذكر على سبيل المثال لا الحصر "مؤسسة التعددية والتعايش"، و"المفوضية الإسلامية في إسبانيا"، و"مهرجانات الاجتماع والحوار"، ثم "الخدمة اليسوعية للمهاجرين بإسبانيا".

9.1. مؤسسة التعددية والتعايش

مؤسسة التعددية والتعايش(Fundación Pluralismo y Convivencia (FPyC هي هيئة تابعة للقطاع العام للدولة تأسست سنة 2004، وهي ملحقة بوزارة الرئاسة والعلاقات مع مجلس النواب والذاكرة الديمقراطية. وتهتم بتشجيع الاعتراف بالتنوع الديني وتقبله كعنصر أساسي لضمان الممارسة الفعلية للحرية الدينية وبناء إطار مناسب للتعايش في إسبانيا. وتطمح من خلال برامجها الى تحقيق أربعة أهداف استراتيجية:

[1] PCCI, *Informe anual sobre la islamofobia en España 2016*, Madrid, Plataforma Ciudadana contra la Islamofobia, 2018, p. 5.

[2] SOS Racismo, *Informe Anual 2018 sobre el racismo en el estado español*, Donostia-San Sebastián, Federación SOS Racismo, 2019.

الأول: المساهمة في تنفيذ البرامج والمشاريع من قبل الطوائف الدينية غير الكاثوليكية الموقعة على اتفاقية التعاون مع الدولة الإسبانية سنة 1992 أو ذات "التجذر المترسخ/المشهود" في إسبانيا، والتي لها علاقة بتعزيز الممارسة الفعالة للحق في الحرية الدينية.

الثاني: تحسين المعرفة حول التنوع الديني في إسبانيا وتأثيره وكذا احتياجاته.

الثالث: تحسين إدارة التنوع الديني في إسبانيا.

الرابع: التأثير في بناء رأي عام مستنير ومتسامح ومتقبل للتعددية الدينية كمعطى إيجابي.

وتحاول مؤسسة التعددية والتعايش، من خلال الأنشطة التي تقوم بها، المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا سنة 2015 كرؤية شاملة ومتكاملة "هدفا لإنقاذ العالم ولتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع في أفق سنة 2030". وتطمح المؤسسة، على وجه الخصوص، تحقيق بعض مقاصد الأهداف رقم 4 و10 و11 ثم 16، أي، أولا: "الحصول على تعليم جيد الأساس"، وذلك عن طريق ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك عن طريق التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030 (الهدف 4، مقصد 7). ثانيا: "الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها" وذلك بغية تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن، أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030. وكذا ضمان حق تكافؤ الفرص والمساواة في النتائج، بما في ذلك إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد (الهدف 10، مقصد 2 ومقصد 3). ثالثا: "جعل المدن والتجمعات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" وذلك بتعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030. وكذا تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي (الهدف 11، مقصد 3 ومقصد 4). ثم، رابعا: "السلام والعدل والمؤسسات القوية" وذلك بضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، وكذا بكفالة وصول الجميع إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية (الهدف 16، المقصد 7 والمقصد 10).

وتشـتغل مؤسـسـة التعددية والتعايش مع الطوائف الدينية غير الكاثوليكية الموقعة على اتفاقية التعاون مع الدولة الإسبانية سنة 1992 أو ذات "التجذر المترسخ/المشهود" في إسبانيا، والتي لها علاقة بتعزيز الممارسـة الفعالة للحق في الحرية الدينية، من خلال أربعة برامج. الأول، يهدف الى دعم وتنفيذ المشـاريع، حيث توزع المؤسـسـة ثلاث منح سـنوية لدعم مشـاريع الهيئات التمثيلية للديانات وفروعها المحلية لتسـهيل ممارسـة أعضـائها لحريتهم الدينية بالكامل، وتشـجيع مشـاركتها في عمليات البناء الاجتماعي، وتعزيز المعرفة والحوار بين مختلف الديانات وتقاربها مع بعضـها البعض وكذا تقريبها من المجتمع الاسـباني. وأما الثاني فهو برنامج مختص في الأبحاث والدراسـات، حيث تقدم المؤسـسـة، عن طريق "مرصـد التعددية الدينية في إسـبانيا"، بيانات وتشـخيصـات حول تنوع المعتقدات والاحتياجات المتعلقة بالممارسة الفعالة للحرية الدينية في إسبانيا. وفي هذا السياق تم إنشاء "مرصد التعددية الدينية في إسـبانيا" سـنة 2011 بمبادرة من وزارة العدل، والاتحاد الإسـباني للبلديات والمقاطعات ومؤسـسـة التعددية والتعايش، تنفيذا للتدبير 71 من "خطة حقوق الإنسان 2008-2011" لحكومة إسبانيا، وذلك بهدف توجيه الإدارات العمومية في حسـن ادارة وتدبير التنوع الديني وفقًا للمبادئ الدسـتورية والإطار التنظيمي الذي ينظم ممارسـة الحق في الحرية الدينية في إسـبانيا. وبرنامج ثالث يعتني بتحسـين الإدارة العامة للتنوع الديني، حيث تشجع المؤسسة استيعاب التنوع الديني في الخدمات العامة من خلال إتاحة الموارد اللازمة للمؤسـسـات العمومية للتنفيذ الجيد لنماذج تدبير منسجمة والمبادئ الدستورية والإطار القانوني الذي ينظم الحق في الحرية الدينية في إسبانيا. ثم برنامج رابع يهتم بالنشر والتوعية، حيث تعمل المؤسسة، من خلال منشوراتها وأنشطتها التحسيسية والتوعوية، من أجل مجتمع مستنير يحترم التنوع الديني ويلتزم بعمليات تحسـين التعايش. لهذا تقيم إيجابيا كل الخطوات التي خطتها إسـبانيا إلى الآن للوصـول إلى المسـتوى الحالي للحقوق والحريات، والذي يتضـمن الحرية الدينية، وتعزيز معرفة أفضـل بالتنوع الديني والممارسات الدينية المختلفة.

9.2. المفوضية الإسلامية في اسبانيا

كما سبق وأشرنا في الفصل السابع من هذه الدراسة، في سنة 1992 تم تأسيس هيئة دينية مسجلة تحت اسـم "المفوضـية الإسـلامية في إسـبانيا" (CIE)، لتمثيل الجماعات الدينية الإسـلامية المسـجلة في سجل وزارة العدل أمام الدولة الإسبانية، كمُخاطب ومُحاور لمختلف مؤسـسـات الدولة في كل ما يتعلق بتفعيل وممارسـة الحرية الدينية، وعلى وجه الخصـوص، من أجل التفاوض، ومتابعة، وكذا تفعيل وتطبيق اتفاقية التعاون الموقعة مع الدولة الإسـبانية سـنة 1992 وغيرها من الاتفاقيات القطاعية والإقليمية أو القوانين التي تخص المسـلمين في إسـبانيا. فإلى جانب هذا الدور، تقوم المفوضـية بدور

تحسيسي وتوعوي له علاقة بالتسامح الديني عن طريق بعض لجان عملها كلجنة الاتصالات، ولجنة الشباب، ثم لجنة المرأة،[1] أو عن طريق مشاركتها في مختلف الأنشطة المنظمة من قبل مؤسسات، أو منظمات، أو جمعيات، أو جامعات إسبانية.

9.3. برنامج تجارب الحوار بين الأديان في برشلونة

تم خلق هذا البرنامج بتعاون بين مجلس مدينة برشلونة وجمعية اليونسكو للحوار بين الأديان (AUDIR) بهدف تعزيز مجموعات الحوار بين الأديان في مختلف أحياء المدينة. ومنذ إنشاء هذا البرنامج سنة 2017، تشتغل هذه المجموعات في الأحياء التالية: Torre Baró - Ciutat Meridiana وLa Marina وGracia و Barris Nou و Sants-Hostafrancs. ويهدف "برنامج مجموعات حوار الأديان" في أحياء مدينة برشلونة إلى تعزيز العلاقة بين المجموعات الدينية المختلفة، والتعرف على المعتقدات والممارسات الدينية المتعددة، وكذا التعرف على المعنى الذي يعطيه كل دين للحياة، واكتشاف القواسم المشتركة وكذا الاختلافات بين مختلف التقاليد الدينية والروحية، لا سيما على مستوى القيم والأخلاق، وإظهار وتطبيع الواقع الديني وكذا التنوع الديني في الحي أو القرية أو المدينة. كما ينظم أنشطة ومعارض وموائد مستديرة وجلسات للنقاش واحتفالات مفتوحة للجميع بهدف مساعدة ساكنة الحي على اكتشاف التنوع في محيطهم والتعود على الحوار مع الآخر. هذا، إضافة الى المشاركة في أنشطة الحي والارتباط بجمعياته الاجتماعية، ثم توعية وتحسيس جميع أعضاء المجموعة بالقيمة الاجتماعية والإنسانية للتحول الاجتماعي والإنساني الذي يمكن أن يجلبه التعدد الديني والروحي للمجتمع من أجل التقدم في الحرية، والكرامة، والعدالة، والسلام.

خلال لقاءاتها، تحاول كل مجموعة من مجموعات الحوار التعريف بديانتها وبأنشطتها في الحي الذي تنشط فيه، كما تنظم زيارات لأماكن العبادة رفقة مرشدين بهدف تعريف الزوار بالمعبد وكذا بجوهر التقاليد الدينية أو الروحية للديانة التي تمت زيارتها. بعد الزيارة، يُفتح المجال لأسئلة الزوار بهدف تسهيل فهم المعتقد الآخر بشكل أفضل. وقد تم ذلك في مجموعات الحوار المختلفة. مثلا، تمت زيارة كنيس يهودي ومعبد بوذي وكنائس كاثوليكية ومساجد إسلامية ومعابد إنجيلية.

تنظم اجتماعات مجموعات الحوار بين الأديان في برشلونة، عادةً، من خلال نص روحي عام أو نص لإحدى التقاليد أو الثقافات التي يتم إعدادها مسبقا ثم مناقشتها بين الحضور المتعدد الديانات

[1] تشتغل المفوضية الإسلامية في اطار ثمان لجان قطاعية، وهي: لجنة المساعدة الدينية، ولجنة التعليم، ولجنة الاتصالات، ولجنة الأئمة والتدريب، ولجنة المساجد والمقابر، ولجنة توحيد المنتوجات "الحلال"، ولجنة الشباب، ثم لجنة المرأة.

والثقافات في احدى اجتماعات مجموعات الحوار بين الأديان. يحاول كل متدخل ان يشرح لباقي الحضور ما استنتجه من خلال قراءته للنص بناء على مرجعيته الدينية والثقافية، وكيف يُفهم ويطبق الموضوع المناقش في ديانته. وفي غالب الأحيان تكون نتيجة هذه النقاشات الاتفاق على معالجة مواضيع تسمح لهم بفهم التجربة الروحية للآخرين.

خلال السنوات الثلاث الأولى للتجربة (2017-2020)، ناقشت المجموعات المختلفة أعياد كل ديانة أو تقليد، وكذا الصوم كما يمارس في كل واحدة منها، والروحانية، وطرق الصلاة، والأسلوب التنظيمي لجماعات كل ديانة، وأنشطتها الاجتماعية، وكذا العلاقة مع الحي وجمعياته المختلفة. كل هذا مَكَّن المشاركين في جلسات الحوار هذه من اكتشاف طريقة مختلفة لرؤية الحياة، والعالم والناس، مع بعض النقاط المشتركة مع رؤيتهم، على الرغم من أنها غالبًا ما يتم التعبير عنها بلغة مختلفة. والأهم أن المشاركين تعلموا الاستماع إلى الآخر واحترامه واحترام آرائه والدخول إلى أفقه الروحي.

وإيمانا من هذه المجموعات بأن الحوار يتم بناؤه في ومع ومن خلال البيئة المحيطة بهم؛ أي في ومع ومن خلال الحي الذي تسكنه، فقد خرجت من جلسات الحوار المغلقة فيما بين الديانات والثقافات المختلفة إلى المدارس وجمعيات المجتمع المدني بالأحياء. إنها طريقة لإخراج فكرة "أن التقاليد الدينية هي تراث ثقافي وأخلاقي وروحي للبشرية جمعاء"[1]، التي لطالما ذكَّرت بها منظمة اليونسكو، إلى الواقع؛ أي أن الديانات المُمَثّلة في برشلونة انفتحت على المجتمع وفتحت أبواب دور عبادتها له لتعارف أحسن ولتعايش أفضل.

9.4. الخدمة اليسوعية للمهاجرين بإسبانيا

الخدمة اليسوعية للمهاجرين في إسبانيا El Servicio Jesuita a Migrantes en España (SJM España)، هي شبكة من الجمعيات الأهلية التابعة لليسوعيين[2]، وتعمل من أجل الدفاع عن حقوق المهاجرين واندماجهم في إسبانيا. تتوفر بعض جمعيات هذه الشبكة على برنامج "حوار الأديان"، ويشمل مجموعة من الأنشطة، هدفها تقريب الواقع الإسباني من الثقافات المتنوعة للمهاجرين. هذه الأنشطة هي مجالات للحوار بين الثقافات والأديان بهدف بناء جسور التواصل والتفاهم. كما يسهر مسؤولو البرنامج على أنشطة أخرى تكميلية، كورشات العمل الاجتماعية، والنقاشات المفتوحة بخصوص مواضيع مختلفة، والأنشطة التدريبية ثم زيارات لمؤسسات تعليمية من أجل تعزيز التقارب بين الثقافات

[1] CERVERA Y DURAN, Quim, "Experiencias de diálogo interreligioso en Barcelona" [en línea]: https://ajuntament.barcelona.cat/oficina-afers-religiosos/ca/blog/experiencies-de-dialeg-interreligios-barcelona

[2] وهي رتبة كاثوليكية رومانية من الكهنة والإخوة، تأسست منذ أكثر من خمسمائة سنة على يد الكاهن المتصوف، إغناطيوس لويولا، والمعروفة باسم "اليسوعيين".

المتنوعة والمواقف المنفتحة والاحترام، وكذا خلق مجالات للتعارف وتبادل التجارب، ثم تصحيح الأحكام المسبقة عن بعض الديانات والثقافات والقضاء على العراقيل التي تجعل التعايش المتناغم مستحيلا.

خاتمة

كما تتبعنا من خلال فصول هذه الدراسة، فعلى عكس باقي البلدان الأوروبية الأخرى، يشكل العنصر الإسلامي سمة مميزة لماضي إسبانيا وأحد مكونات هويتها. فعلاقة إسبانيا الاستثنائية بالإسلام يعود تاريخها إلى القرن الثامن الميلادي، بعد فتح المسلمين لشبه الجزيرة الايبيرية سنة 711م/93هـ وقد استمر هذا الوجود إلى حدود عام 1492م/898هـ. وقد كان ذلك أحد الأسباب التي دفعت الدولة الإسبانية للاعتراف القانوني بصفة "التجذر المترسخ" أو "التجذر المشهود" (Notorio arraigo) للإسلام في إسبانيا عام 1989، تسع سنوات بعد مصادقتها على القانون الأساسي 1980/7 المتعلق بحرية التدين وتنظيم علاقة الدولة الإسبانية مع باقي الديانات غير الكاثوليكية.

كذلك، تطرقت الدراسة الى كيف أن وصول أكثر من خمسة ملايين مهاجر إلى إسبانيا على مدار العقود الثلاثة الماضية أعاد تشكيل الخريطة الدينية لإسبانيا وحولها إلى بلد أكثر تنوعًا وأكثر تعددية، وكذا أكثر ثراءً على مستوى تعدد الثقافات والديانات المتواجدة في مختلف مناطقها. غير أن غياب برامج ومخططات استراتيجية لإدارة التعدد الديني والتنوع الثقافي وإدماج المهاجرين في إسبانيا ، إضافة إلى الانعكاسات السلبية للأحداث الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من العواصم والمدن الأوروبية بين سنوات 2001 و 2018، والتي تبناها كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ، ثم العمليات الاإهابية المنفذة في مدريد سنة 2004 (2004/03/11)، وفي برشلونة سنة 2017 (2017/08/17)، كان لها انعكاس جد سلبي على صورة الإسلام والمسلمين في إسبانيا ، مما تحول إلى عائق أمام هذا الاندماج والتعايش الذي يطمح إليه مسلمو إسبانيا، إسبان ومن أصول مهاجرة.

إضافة إلى ذلك، تناولنا بالدراسة والتحليل واقع الإسلام والمسلمين في إسبانيا وكذا الجمعيات والاتحادات الإسلامية ودورها في الدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتهم. ونظرا لعلاقتها الوطيدة بموضوع بحثنا، فقد خصصنا حيزا مهما منه لإشكالية الاندماج والتعايش ومعيقاته، وكذا لدور مجموعة من المؤسسات المدنية في التحسيس والتوعية بأهمية التسامح الديني والتعايش بين الثقافات المتعددة، وفي نفس الآن مناهضتها لخطاب التحريض على العنف لأسباب دينية أو عرقية كـ"مؤسسة التعددية والتعايش"، و"مهرجانات الاجتماع والحوار ببرشلونة"، ثم "الخدمة اليسوعية للمهاجرين بإسبانيا. كل هذه المؤسسات كرست أنشطتها الثقافية والاجتماعية المختلفة لمسألة التسامح الديني والتعايش الثقافي والتقريب بين الشعوب والثقافات. فمهرجاناتها ومؤتمراتها وندواتها ومناظراتها

ومنشوراتها ومختلف أنشطتها الثقافية والاجتماعية لقيت ترحيبا وإقبالا واسعين بين الإسبان والأجانب المقيمين في إسبانيا كما يتبين من خلال الحضور المكثف لهذه الأنشطة وكثرة تداولها على وسائط التواصل الاجتماعي من قبل المتتبعين وكذا متابعة وسائل الإعلام لها. من هنا تأتي ضرورة التنويه بهكذا مبادرات وتحفيزها ودعمها وتشجيعها كي تستمر في مشاريعها الهادفة، خدمةً للعيش المشترك بين مختلف الديانات والثقافات في عالم مُعَوْلَم، متداخل ومتشابك، في حاجة إلى التحسيس والتوعية بأهمية التسامح الديني والحوار الثقافي في تقدم الشعوب ورقيها وضمان عيشها في أمن وسلام، اقتداء بتجربة الأندلس الفريدة التي تعايشت فيها الديانات الثلاث، المسيحية واليهودية والإسلام، كما تعايشت فيها مختلف الثقافات.

من جهة أخرى، واستنادا إلى ما سبق، يجب على المؤسسات الحكومية الإسبانية الوصية على تدبير الشأن الديني -وطنيا وإقليميا ومحليا- اتخاذ تدابير سياسية وتشريعية لمكافحة واستئصال التمييز والخطاب العنصريين وجرائم الكراهية ذات الطابع الإسلاموفوبي. أولاً، يجب عليها تبنى تدابير تربوية وتثقيفية بتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية، بما في ذلك جمعيات المسلمين الإسبان ومنظمات المسلمين المهاجرين المقيمين في إسبانيا. ثانياً، عليها الاستثمار في الحملات التحسيسية والتوعوية وإذكاء الوعي وفقًا لتوصيات اليونسكو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE والمؤسسات الأوروبية ذات الاختصاص في هذا المجال، وخاصة الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية (FRA). ثالثًا، يجب عليها استعادة الماضي التاريخي لإسبانيا، مع إبراز مساهمة الإسلام كثقافة وكحضارة -إبّان تألق الحضارة العربية الإسلامية بالأندلس- في تقدم ورقي إسبانيا وأوروبا، وعبرهما، الإنسانية جمعاء. وأخيراً، يجب عليها تحفيز وتشجيع مشاريع ومبادرات "الدبلوماسية الثقافية" بين إسبانيا والدول العربية-الإسلامية بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمواطنين الإسبان والمسلمين المقيمين في إسبانيا بهدف تعريف الشعب الإسباني على الإسلام والمسلمين، شعوبا وثقافة وحضارة، وبناء جسور التقارب والتفاهم والحوار والتعايش بين الشعبين والثقافتين والحضارتين، العربية-الإسلامية والإسبانية.

وأخيرا وليس آخرا، على جمعيات المسلمين في إسبانيا واتحاداتهم أن تقوم بالدور المنوط بها. أولا، عليها التصدي لكل الحملات المغرضة التي تهدف الى التشهير بالإسلام والمسلمين في إسبانيا ملصقة بهما تهما هما في الحقيقة أول ضحاياها. ثانيا، عليها استغلال كل المنابر والمناسبات التي تتاح لها للتعريف بالإسلام الحقيقي وقيمه السمحة الداعية إلى الأخوة الإنسانية والمحبة والعيش المشترك دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد. ثالثا، عليها توعية وتحسيس المسلمين الإسبان ومن أصول مهاجرة بأهمية العيش المشترك مع باقي الديانات والثقافات في إسبانيا؛ وذلك بتنظيم دورات تكوينية لأئمة المساجد، بدءاً من تعليمهم اللغة الإسبانية وتذكيرهم بأهمية وقيمة التعايش في الإسلام ثم تكوينهم في المجالات التي لها

علاقة باحترام الاختلاف وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة واحترام حقوق الطفولة وتجنب الخطاب المحرض على العنف والكراهية وتذكيرهم بأن استعمال بعض "المفاهيم" في خطب الجمعة مثل "دار الإسلام" و "دار الكفر" تعتبر خارج الزمان والمكان وتتنافى وقيم الإسلام السمحة. وفي نفس السياق، على المفوضية الإسلامية بإسبانيا أن تكون في مستوى تحديات المرحلة التي يعيشها الإسلام والمسلمون في إسبانيا وفي الغرب بشكل عام، وأن تكون في مستوى تطلعات المسلمين في إسبانيا وذلك برأب صدعها الداخلي. كذلك، عليها أن تتصالح مع تمثيليات المسلمين في كل الأقاليم الإسبانية وأن تكون حاضنة لكل جمعيات واتحادات المسلمين دون اقصاء أو تهميش وأن تكرس طاقتها لتمثيل مسلمي إسبانيا أمام مختلف المؤسسات الإسبانية والدفاع عن حقوقهم وصون مكتسباتهم والتصدي للخطاب الإسلاموفوبي الذي يستغل هذا الانقسام والتشتت في أوساط المسلمين بإسبانيا للتشهير بالإسلام والمسلمين.

لائحة المصادروالمراجع

كتب، دراسات ومقالات علمية:

- BORONAT Y BARRACHINA, Pascual, *Los moriscos españoles y su expulsión*. Valencia: Imprenta de Francisco Vives y Mora, 1901, vol. 1.
- CERVERA Y DURAN, Quim, "Experiencias de diálogo interreligioso en Barcelona" [en línea]: https://ajuntament.barcelona.cat/oficina-afers-religiosos/ca/blog/experiencies-de-dialeg-interreligios-barcelona
- CIS, *Barómetro de mayo 2005*. Madrid, Centro de Investigaciones Sociológicas, 2005.
- CIS, *Barómetro de mayo 2017*. Madrid, Centro de Investigaciones Sociológicas, 2017.
- CIS, *Barómetro de mayo 2019*. Madrid, Centro de Investigaciones Sociológicas, 2019.
- CIS. *Barómetro de mayo 2018*. Madrid, Centro de Investigaciones Sociológicas, 2018.
- CLARIS DE FLORIA, Jean-Pierre, *Précis historique sur les Maures*. Paris : Chez Ménard-Libraire-Éditeur [en línea] : https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k6472594h
- D'ANCONA, Cea *et al*, *Evolución del racismo y la xenofobia en España. Informe 2010*, Madrid, Observatorio Español del Racismo y la Xenofobia, 2010.
- DAHIRI, Mohammed, "Transiciones políticas y migración en el Mundo Árabe. El caso de los migrantes, refugiados y desplazados sirios", *La Primavera Árabe y sus perspectivas regionales e internacionales*, Najib Abu Warda el Shandoghli (coord.) y Dolores Rubio García (coord.), Madrid, Diwan-Mayrit, 2018, pp. 313-331.
- DOMÍNGUEZ ORTIZ, Antonio; VINCENT, Bernard, *Historia de los moriscos. Vida y tragedia de una minoría*, Madrid, Alianza Editorial, 1993.
- DURAND, Marie Françoise *et al*, *Atlas de la mondialisation*, Paris, SciencesPo. Les Presses, 2008.
- Embajada de Estados Unidos en España y Andorra, *Informe internacional sobre libertad religiosa. España 2019*, Madrid: Unidad de Análisis y Estudios, 2020.
- EPALZA, Míkel de, *Los moriscos antes y después de la expulsión*, Alicante, Biblioteca Virtual Miguel de Cervantes, 2001.
- ESTRUCH, Joan *et al*, *Las otras religiones. Minorias religiosas en Cataluña*, Barcelona, Icaria editorial, Colección: Pluralismo y Convivencia, 2006
- INE, *Encuesta Nacional de Inmigrantes 2007*, Madrid, Instituto Nacional de Estadística, 2008.
- IOE, "La inmigración extranjera en España", *La inmigración extranjera en España. Los retos educativos*, Barcelona, Fundación La Caixa, 1999.
- IOE, *Crisis e inmigración marroquí en España. 2007-2011*, Madrid, Colectivo IOE, 2012.
- IOE, *Los inmigrantes en España,* Madrid, Cáritas Española, 1987.

- IOM-OIM, *Etat de la migration dans le monde 2018*, Genève, Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), 2018.
- IOM-OIM, *Global Migration Indicators 2018*, Berlin, International Organization for Migration (IOM), 2018b.
- IOM-OIM, *Informe sobre las Migraciones en el Mundo 2020.* Ginebra, Organización Internacional para las Migraciones, 2020.
- IOM-OIM, *Migration data portal. Total number of international migrants*, Berlin, IOM's Global Migration Data Analysis Centre, 2007.
- IOM-OIM, *World migration 2008. Managing labour mobility in the evolving global economy.* Volume 4. Geneva, International Organization for Migration, 2008.
- KAMEN, Henry, *La Inquisición Española. Una revisión histórica* (3ª edición), Barcelona, Crítica, 2011.
- LAPESA, Rafael, *Historia de la lengua española*. Madrid: Gredos, 1981
- MADRIAGA, María Rosa de, *Los moros que trajo Franco*, Madrid, Alianza editorial, 2015.
- MALGUESINI, Graciela, "Retos del fin de siglo. Nacionalismo, migración, medio ambiente", en *Anuario CIP 1992-93,* Barcelona, CIP-Icaria, 1993, p. 235-257.
- MARTÍNEZ PEÑAS, Leandro; HERREROS CEPEDA, Alicia, "El desplazamiento de los moriscos tras la rebelión de las Alpujarras: contexto político, estratégico y militar de una migración forzosa". En F. J. García Castaño y N. Kressova. (Coords.). Actas del I Congreso Internacional sobre Migraciones en Andalucía, 2011, pp. 2073-2082.
- MCI, *Informe Raxen. Racismo, Xenofobia, Antisemitismo, Islamofobia, Neofascismo y otras manifestaciones relacionadas de Intolerancia a través de los hechos. Especial 2015 (I)*, Madrid, Movimiento contra la Intolerancia, Madrid, 2016.
- Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2007.
- Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2008.
- Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2009.
- Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2010.
- Metroscopia, *La Comunidad Musulmana de origen inmigrante en España. Encuesta de opinión*, Madrid, Ministerio del Interior, Ministerio de Justicia y Ministerio de Trabajo e Inmigración, 2011.

- Ministerio de Justicia, *Informe Anual sobre la Situación de la Libertad Religiosa en España 2017*, Madrid, Ministerio de Justicia. Secretaría General Técnica, 2018.
- ONU, *Estado de la Población Mundial 2006*, Nueva York, Fondo de Población de las Naciones Unidas (UNFPA), 2006.
- ONU, *Migrations internationales et développement Rapport du Secrétaire Général*, Assemblée Générale. Soixante et onzième session. Document: A/71/296, 2016.
- OPI, *Estadísticas de extranjeros residentes en España*, Madrid: Ministerio de Inclusión, Seguridad Social y Migraciones, 2021.
- PCCI, *Informe anual sobre la islamofobia en España 2016*, Madrid, Plataforma Ciudadana Contra la Islamofobia, 2017.
- SASSEN, Saskia, *Migranti, coloni, refugiati. Dell emigrazione di massa alla fortezza Europa*, Milán, Feltrinelli, 1999.
- SEEA, *Al-Andalus y el mundo árabe (711-2011): visiones del arabismo*, Almería, Sociedad Española de Estudios Árabes, 2012.
- SOS Racismo, *Informe Anual 2016 sobre el racismo en el estado español*, Donostia-San Sebastián, Federación SOS Racismo, 2016.
- TARRÉS, Sol, "Musulmanes en Melilla: apuntes etnohistóricos", *Awraq* 10 (2014), pp. 141-162.
- TIXIER DU MESNIL, Emmanuelle, "La tolérance andalouse a-t-elle existé ?". *L'Histoire* 457 (2019), pp. 64-71.
- TORO LILLO, Elena, *La invasión árabe. Los árabes y el elemento árabe en español.* Alicante: Biblioteca Virtual Miguel de Cervantes, 2006.
- UCIDE, *Estudio demográfico de la población musulmana*, Madrid, Observatorio Andalusí, 2019.
- United Nations, *World Economic and Social Survey 2004 International Migration*, New York, United Nations, Publishing Section, 2004.
- United Nations: *Trends in International Migrant Stock: The 201. CD-Rom Documentation*, New York, Department of Economic and Social Affairs Population Division, 2015.
- Vox, *100 medidas para la España Viva*, Madrid, Vox, 2019.

دساتير، قوانين، معاهدات و اتفاقيات دولية:

- اتفاقية تعاون الدولة الإســبانية مع اللجنة الإســلامية لعام 1992 (القانون 1992/26)، الموقعة في 10 نوفمبر من عام 1992. نُشر بالعدد 272 للجريدة الرسمية، بتاريخ 12 نونبر 1992، صفحات: 38214-38214.

– الدستور الاسباني المصادق عليه يوم 6 دجنبر من سنة 1978، والمنشور بالعدد 311 "الجريدة الرسمية"، الصادرة بتاريخ 29 دجنبر 1978، صفحات: 29313-29424

– قرار الكتابة الفرعية لوزارة الرئاسة الصادر بتاريخ 23 أبريل-نيسان 1996، والذي بموجبه يتعين نشر اتفاق مجلس الوزراء المنعقد يوم 1 مارس-آذار 1996 وكذا الاتفاقية المتعلقة بتنصيب وكذا بالنظام الاقتصادي للأشخاص المكلفين بتعليم الدين الإسلامي في المؤسسات التعليمية العمومية للتعليم الابتدائي والثانوي. تم نشره بالعدد 107 للجريدة الرسمية، بتاريخ 3 ماي-آذار1996، صفحات: 15597-15598.

– المرسوم الملكي رقم 2011/1384، نُشر بالعدد 255 للجريدة الرسمية، بتاريخ 22 أكتوبر 2011، صفحات: 110426-110427.

– "معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين مملكة إسبانيا والمملكة المغربية" نشرت بالجريدة الرسمية رقم 49 بتاريخ 26 فبراير 1993، صفحات: 6311-6314. يمكن الاطلاع عليه في الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الاسباني.

– Constitución Española. Boletín Oficial del Estado, 29 de diciembre de 1978, núm. 311, pp. 29313 a 29424.

– Résolution du 23 Avril 1996, du sous-secrétariat au Ministère de la Présidence, disposant la publication de l´accord du Conseil des Ministres du 1er Mars 1996, et la convention concernant la désignation et le régime économique des personnes chargées de l´enseignement religieux islamique dans les établissements scolaires publics d´éducation primaire et secondaire. Boletín Oficial del Estado (BOE) nº 107, de 3 de mayo de 1996, p. 15597 – 15598.

الجرائد الإسبانية اليومية:

– يومية "إلديارو-El Diario" (الجريدة) ليوم 2019/02/22

– يومية "لافانغواردیا-La Vanguardia " (الطليعة) ليوم 2019/01/08.

– يومية "إلبّاييس-El País" (البلد) ليوم 2019/09/13.

– يومية "إلبّاييس-El País" (البلد) ليوم 2016/03/17.

المو اقع الإلكترونية:

- https://www.webislam.com/
- http://www.observatorioislamofobia.org/
- http://www.observatorioreligion.es/
- https://www.un.org/
- https://migrationdataportal.org/
- https://web.archive.org/
- http://hrlibrary.umn.edu/
- https://es.usembassy.gov/
- https://www.religionenlibertad.com/
- http://www.cervantesvirtual.com/
- http://www.ine.es/
- https://www.voxespana.es/
- https://www.boe.es/
- https://sosracismo.eu/
- https://eldiario.es/
- https://www.lavanguardia.com/
- https://elpais.com/